الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Economiques.

# الموضـــــــــــــــوع

# دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية**

تخصص: إقتصاد نقدي بنكي

**إعداد الطالب(ة):**
**بن فرحات كريمة**

**الأستاذ المشرف:**
**بلحسن محمد علي**

**لجنة المناقشة**

| الرقم | أعضاء اللجنة | الرتبة | الصّـفـة | مؤسسة الانتماء |
|---|---|---|---|---|
| 1 | قصوري إنصاف | أستاذ محاضر أ | رئيسا | **جامعة بسكرة** |
| 2 | **بلحسن محمد علي** | أستاذ مساعد أ | مشرفا | **جامعة بسكرة** |
| 3 | عقون فتيحة | أستاذ مساعد أ | ممتحنا | **جامعة بسكرة** |

**السنة الجامعية: 2019 /2020**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences de Economiques

# الموضـــــــــــــــوع

# دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة

## دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية**

تخصص: إقتصاد نقدي بنكي

**إعداد الطالب(ة):**

**بن فرحات كريمة**

**الأستاذ المشرف:**

**بلحسن محمد علي**

**لجنة المناقشة**

| الرقم | أعضاء اللجنة | الرتبة | الصّـفـة | مؤسسة الانتماء |
|---|---|---|---|---|
| 1 | قصوري إنصاف | أستاذ محاضر أ | رئيسا | **جامعة بسكرة** |
| 2 | **بلحسن محمد علي** | أستاذ مساعد أ | مشرفا | **جامعة بسكرة** |
| 3 | عقون فتيحة | أستاذ مساعد أ | ممتحنا | **جامعة بسكرة** |

**السنة الجامعية: 2019 /2020**

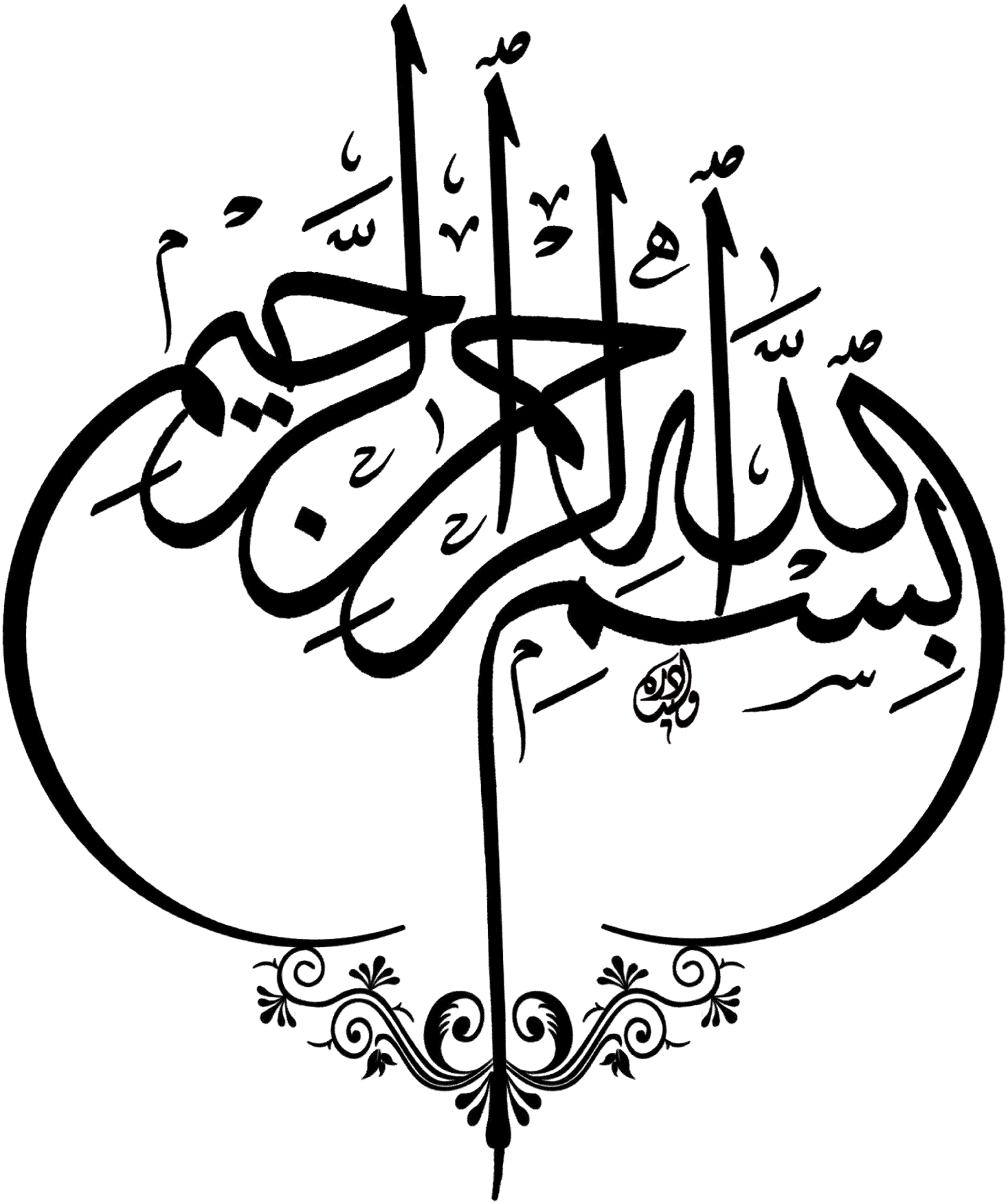
بسم الله الرحمن الرحيم

# إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

رمز الأمل اعز ما املك في الوجود " أمي الغالية أطال الله في عمرها ورعاها لمن تحب"

إلي الذي رباني حتى أصل إلى هذا المستوى " أبي حفظه الله وأطال في عمره"

إلى كل الأصدقاء والأحباب"محمد جهاد، لطيفة، زينب، ندى، سوسن"

إلى اعز ما املك " إخوتي وأولادهم وزوجة أخي كل باسمه حفظهم الله "

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

# شكر وتقدير

**لا شكر لمخلوق قبل شكر الخالق عز وجل، الذي فتح أمامي الأبواب ووهبني القدرة على طلب العلم، احمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع.**

**كما أتقدم بالشكر لمن كان سندا وعونا بإرشاده وحسن توجيهه لي الأستاذ المشرف بلحسن محمد علي**

**الشكر والعرفان لأساتذتي الأعزاء الذين سننال شرف مناقشتهم لبحثنا هذا على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم التي ستنير دربنا العلمي.**

**وشكر خاص لأوليائنا على تربيتنا، وتأديبنا، وتعليمنا، راجين من الله عز وجل أن يحفظهم ويجعلهم قرة عين لنا.**

**كما نشكر كل من بسط لنا يد العون من قريب أو من بعيد، وكل من كان له الفضل علينا.**

# مقدمة

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تستلزم اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لضبطها وإدارتها، وتعتبر المخاطر الائتمانية إحدى أهم هذه المخاطر خاصة فيها يتعلق بالقروض المتعثرة، والتي تضعها في أوضاع حرجة لما تسببه من إختلالات تعيق نشاطها وتهدد استقرارها المادي واستمرارها مؤدية بذلك إلى إفلاسها لذا كان لزوما على البنوك ضرورة تخفيض هيئة متمثلة في إدارة المخاطر الائتمانية والتي تعمل على الاحتياط من ظاهرة القروض المتعثرة عن طريق البحث عن سبل وإجراءات وأساليب وقائية وعلاجية لتخلص أو تقليل منها مع احترام تطبق المعايير الدولية والتوصيات التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية حول إدارة المخاطر البنكية لسياسة الاقراضية.

كما تعتبر عملية الإقراض من أهم وظائف البنوك، والتي تشكل المصدر الأساسي لدخلها، ورغم هذه الأهمية إلا أنها تشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أن تقع فيها البنوك، وذلك نتيجة للمخاطر التي تقوم بها عند تسليمها لأموالها للغير لأجال محدودة على اعتبار أن وظيفة الإقراض تكتنفها عدة مخاطر، وهذا ما يلزم البنوك الاهتمام بموضوع إدارة مخاطر القروض ، لمحاولة التقليل من حالات عدم السداد .

وعلى الرغم من أن منح القرض البنكي يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية، تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي، والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا، إلا أنه واقعيا لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه.

حيث تعتبر القروض المتعثرة مشكلة رئيسية بل يمكن اعتبارها من قضايا الساعة، وهي محل اهتمام البنوك والتي تعمل بدورها لإيجاد الحلول المناسبة لها نظرا لأنها تتسبب في تجميد جزء مهم من أموالها، بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى وقوع البنك في حالة من العجز بسبب تفاقم الخسائر.

**1. طرح الإشكالية:**

لقد تعرضت البنوك الجزائرية كغيرها من الدول إلى ما يسمى بظاهرة القروض المتعثرة والتي ما زالت تعاني منها إلى حد الآن، أمام هذه الاعتبارات لا يمكن للبنوك أن تقدم على منح القروض دون أخذ الاحتياطات اللازمة، وبما أن وظيفة البنك الأساسية هي إدارة المخاطر الائتمانية فإن أكبر ضمان لها لتجنب الوقوع في حالات التعثر هو دراسة القرار الائتماني بدقة. وعلى ضوء ما سبق تتبلور معالم إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

- **ما دور إدارة المخاطر الائتمانية في تقليل من القروض المتعثرة؟**

**2. الأسئلة الفرعية:**

ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بإدارة المخاطر الائتمانية؟
- ما هي الأسباب المؤدية إلي تعثر القروض المصرفية ؟
- ما هي الطرق المتبعة من قبل البنك الفلاحة والتنمية الريفية عند وقوع التعثر؟

**3. فرضيات الدراسة :**

تم وضع إجابات مبدئية في شكل فرضيات للأسئلة الفرعية السابقة:

- إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك.
- تعود أسباب تعثر القروض المصرفية إلي أسباب خارجة عن نطاق البنك.
- الطرق المتبعة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند وقوع التعثر تختلف حسب حالة العميل المتعثر.

**4. أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في:

- إبراز دور إدارة المخاطر الائتمانية في التخفيف من تقليل القروض المتعثرة في البنوك وتحصيلها.
- معرفة أسباب تعثر القروض وتصنيفاتها وكذا الآثار المترتبة عنها.
- تحديد كيفية إدارة ومعالجة القروض المتعثرة على مستوى البنوك .
- تقييم فعالية الإجراءات المتبعة من قبل البنوك للحد من تفاقم القروض المتعثرة.

**5. دوافع اختيار الدراسة:**

هناك عدة أسباب لاختيار الموضوع منها:

- إن اختيارنا لهذا الموضوع كان بدافع الأهمية الكبرى التي تتميز بها إدارة المخاطر الائتمانية كأداة فعالة لضبط إدارة المخاطر الائتمانية.
- تعتبر الدراسات حول المخاطر الائتمانية والمعايير للجنة بازل الجديدة مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية والتجارية.
- تزايد ظاهرة القروض المتعثرة وما نتج عنها من مشاكل.

**6. أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع القروض المتعثرة لتأثيرها على البنوك، وقد طورت البنوك في مناهجها وبرامج إدارتها للتقليل من مثل هذا النوع من المخاطر فالتقليل من القروض المتعثرة يؤدي إلى زيادة القروض التي تساهم في تمويل الاستثمار وبالتالي زيادة فرص العمل .

**7. منهج الدراسة:**

بالنظر إلي طبيعة الموضوع، تم اختبار منهجين أساسيين هما:

**المنهج الوصفي:** حيث استخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال بيان مفهوم الائتمان البنكي وإدارة المخاطر الائتمانية، كما استخدم القروض المصرفية المتعثرة ومختلف أنواعها والطرق التقليل منها.

**منهج دراسة الحالة:** استخدم في الجانب التطبيقي للموضوع ولمطابقة الجانب النظري بالواقع العملي من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة–

**8. الدراسات السابقة:**

يمكن حصر أهم الدراسات السابقة فيما يلي:

دراسة مقدمة من الأستاذة الدكتورة بن سمينة عزيزة، بعنوان إدارة المخاطر الائتمان في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –BADR– وكالة بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل التي تهدف إلى معرفة الطرق المالية وغير المالية التي تسمح للبنك بتقييم موضوعي لخطر القرض وهذا كإجراء وقائي لتفادي حدوثه وتوصلت إلى النتائج التالية:

- تأخذ البنوك –بعين الاعتبار- مجموعة من الشروط والمعايير التي تراها ضرورية للحكم على المقترض.
- أن البنك لا يعتمد بشكل واضح على المعايير الموضوعية عند منحه القروض.
- أن الإجراءات الوقائية المنتهجة من طرف البنك تقتصر على أخذ الضمانات بأنواعها من أجل سلامة البنوك.

دراسة فاطمة بن شنة إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2010 والتي تهدف إلى إبراز الإطار المخاطر ومحاولة فهم وتحليل معايير بازل لإدارة المخاطر والحد من تعثر الديون.

- معرفة فئات المقترضين الأكثر تعثر، من حيث طبيعة نشاطهم وقدراتهم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن القرارات السياسية في الجزائر لها تأثير على اتخاذ قرار الإقراض في البنوك وأن تعثر القروض ينشأ عن مجموعة من الأسباب التي تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى التعثر.

دراسة هبال عادل إشكالية القروض الائتمانية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، حيث توصل إلى بعض النتائج والتي تمثلت في أن القروض الائتمانية المتعثرة لا يمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن تقليل من حجمها والتخفيف من أثارها قدر الإمكان.

**9. حدود الدراسة:**

تتمثل حدود دراسة حديين الحد الزمني حيث جاءت الدراسة على موضوع دور إدارة المخاطر الائتمانية في تقليل من القروض المتعثرة ما بين (2013-2016)، بينما الحد المكاني جاء من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة– في مصلحة القروض.

**صعوبات البحث:**

تكمن الصعوبات التي واجهتنا خلال بحثنا فيما يلي:

- تعذر الوصول إلي المراجع بسبب المرض الوبائي (covid19) الذي أدى إلي الحجر الصحي.
- صعوبة الوصول إلي المعلومات الدقيقة الخاصة بالبنك.

**10. تقسيمات البحث:**

بهدف المعالجة الجيدة للموضوع ومحاولة تقديم إجابات كافية للأسئلة المطروحة فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين في الجانب النظري وفصل أخير في الجانب التطبيقي:

**الفصل الأول** :بعنوان :**الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية.**

سيتناول هذا الفصل ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم حول الائتمان البنكي سيتم التطرق فيه لمفهوم الائتمان البنكي وأنواعه ومعايير منح الائتمان ، والمبحث الثاني كان حول المخاطر الائتمانية مفهومها وتفصيل لأنواعها ومصادرها ووسائل التقليل منها واهم أسبابها، والمبحث الأخير كان حول إدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقرارات لجنة بازل.

**الفصل الثاني** بعنوان : **قروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها.**

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ظاهرة القروض المتعثرة بالتفصيل في المبحث الأول منه، أما المبحث الثاني فسيكون حول أثار ومؤشرات القروض المتعثرة وفي آخره خصص المبحث الثالث معالجة القروض المتعثرة وأهم إستراتيجياته.

**الفصل الثالث:** بعنوان: **واقع دور ادراة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة.**

سيكون هذا الفصل مقاربة بين الجانب النظري للموضوع والجانب العملي الفعلي له في البنوك الجزائرية، فسيتم دراسة حالة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة–، في المبحث الأول عرفنا بالبنك محل الدراسة، نشأته ومهامه وأهم مبادئه وهيكله التنظيمي في المبحث الثاني سيتم التطرق لسياسة الاقتراض والتي تظم شروط وأنواع البنك ومكونات ملق القرض، أما المبحث الأخير كان حول معالجة القروض المتعثرة وفقد خصص لإجراءات منح القروض من طرف البنك وسيتم توضيح حجم القروض المتعثرة وأسباب تعثرها.

# الفصل الأول:

# الإطار النظري لإدارة المخاطر الائتمانية

**تمهيد:**

يعتبر موضوع المخاطر أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها الاهتمام المصرفيين والباحثين، نظرا لما تواجهه المصارف من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا، حيث نتجت عنها مجموعة من التغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الجانب الخدمات المالية، ظهور تكنولوجيا المعلومات إضافة إلى التوجه نحو الاقتصاد السوق. كما ذلك أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات الائتمانية التي تقدمها البنوك مع زيادة تعقيداتها والتي تأتي في مقدمتها الائتمان البنكي الذي يمثل الركيزة الأساسية في النشاط المصرفي، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة ولتوضيح كل ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية الائتمان البنكي
- **المبحث الثاني:** المخاطر الائتمانية وطرق تقليلها
- **المبحث الثالث:** إدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقررات لجنة بازل

**المبحث الأول: الائتمان البنكي**

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف والخدمات التي تقدمها للمتعاملين، من بين هذه الوظائف منح الائتمان المصرفي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر إيرادات البنك من جهة ومن جهة أخرى هو من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسة، إذا تقف تأثيراته الضارة على مستوى البنك والمؤسسات المالية الوسيطة، وإنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد إذا لم يتم استخدامها بالطريقة الصحيحة والذي سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث من حيث تعريف وأنواع الائتمان البنكي إضافة إلى معاييره ومراحله الأساسية.

**المطلب الأول: تعريف وأنواع الائتمان البنكي**

تنوعت وتعددت التعاريف حول الائتمان البنكي شأنه شأن الكثير من المفاهيم في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية وعلى العموم فهو يرتكز بصورة أساسية على الثقة بين الدائم والمدين والتي ينجم عنها دفع قيمة في الحاضر والدفع المؤجل في المستقبل.

**أولا: مفهوم الائتمان البنكي:**

قبل التطرق إلى مفهوم الائتمان البنكي نعرف **البنوك التجارية** التي لها تعاريف متعددة نذكر منها:

- البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عملية التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في داخل والخارج[1].
- كما تعرف بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة في نشاط اقتصادي معين وتقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب عند الطلب والقصير الأجل وتقديم الائتمان قصير الأجل إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة[2].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن؛ البنك وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.

---

[1] حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الصفاء لنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص105.

[2] السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص58.

**تعريف الائتمان البنكي:**

حسب " عوض الله "؛ عملية مبادلة قيمة حاضرة مقابل وعد بقيمة أجلة مساوية لها، غالبا ما تكون هذه القيمة نقودا، وهناك طرفان في عملية الائتمان، الأول هو مانح الائتمان ويسمى بالدائن أو المقرض، والثانية هو متلقي الائتمان ويسمى بالمدين أو المقترض. يضاف إلى قيمة الائتمان مبلغ أخر يسمى الفائدة، تدفع للدائن مستقبلا نظير تخليه عن القيمة الحاضرة[1].

ويعرف " صالح الدين حسن السيسي "؛ الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه فيه فترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء لالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليها المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصارف[2].

حسب " desilos "؛ القوة الشرائية غير مستهلكة من الدخل، ولكنها خلقت بواسطة مؤسسات مالية من دخل المودعين غير المستغل والمودع في البنوك[3].

من خلال التعاريف السابقة للإتمان البنكي، نلاحظ أنه من رغم اختلافها في التعبير والصياغة إلا أنها تتفق على أن الائتمان المصرفي عبارة عن علاقة اقتصادية تجمع بين طرفين هما: المانح للائتمان والعميل الطالب للائتمان وعلى أساس هذه العلاقة يتبن لنا العناصر الأساسية التالية للائتمان البنكي:[4].

**الثقة:** وهي ما تستلزم قيام البنك بدراسة كافة المقومات والمتغيرات قصد التحقق من الجدارة الائتمانية للعميل.

**مبلغ الائتمان:** وقد يقدم هذا المبلغ بشكل مباشر للعميل وقد يتاح له في صورة أخرى كإضافته إلى حساب الجاري أو غير ذلك من صور الإتاحة المتعارف عليها في العمل الائتماني.

**فترة الائتمان:** ويتمثل في الفترة الفاصلة بين تاريخ تقديم الائتمان إلى العميل وتاريخ سداده إلى البنك وتعتبر هذه الفترة العنصر الجوهري في الائتمان لأنها أساس التفرقة بين المعاملات الفورية والمعاملات الائتمانية.

---

(1) زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1994، ص75.

(2) صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص15.

(3) Denis Desilos, **Analyse risque rédit des PEM**, edéconomia, Paris, 1999, P87.

(4) عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك– الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص143.

**ثانيا: أنواع الائتمان البنكي:**

توجد عدة أنواع من الائتمان البنكي المقدم من البنك لعملائه وذلك وفق المعايير التالية:

**1- حسب النشاط:**

أ. **قروض استهلاكية:** تكون الغاية منها تشجيع الاستهلاك الشخصي، أو تسديد نفقات طارئة لا يتمكن المقترض بناء على دخله الحالي من مجابهتها، ويتم تسديدها إما اعتمادا على دخله للفترة المقبلة أو تصفية بعض ممتلكاته.

ب. **القروض الإنتاجية:** تمنح بهدف تمويل النشاط الإنتاجي والاستثماري، أي تدعيم الطاقات الإنتاجية للمشاريع، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع[1].

**2- حسب الغرض:**

أ. **الائتمان الاستثماري:** هو الائتمان الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل نظرا لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كالآلات والأراضي وغيرها.

ب.**الائتمان التجاري:** من أحد أنواع التمويل قصيرة الأجل، وتتحصل عليه المؤسسة من الموردين، ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة التجارية منها، والمؤسسات الصغيرة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها في تمويل احتياجاتها التجارية[2].

**3- حسب الأجل:**

أ. **الائتمان قصير الأجل:** يمنح في أغلب صورة في اعتماد لمدة لا تتجاوز السنتين، وصيغ الائتمان قصيرة الأجل عديدة ومتنوعة منها:

- ✓ خصم الأوراق التجارية.
- ✓ اعتمادات الصندوق أو اعتمادات الخزينة.

---

[1] فاطمة الزهراء زغاشو، **إشكالية القروض المتعثرة: دراسة حالة بنك الجزائر وكالة قسنطينة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2014، ص5.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص31.

تمويلات قصيرة الأجل تمنحها البنوك للمشاريع التي تحتاج إليها بسبب تأخر تحصيل الإيرادات الجارية عن دفع النفقات الجارية، وتستخدم هذه التمويلات عادة لتغطية نفقات الاستغلال وتكون على عدة صيغ منها: تسهيلات الصندوق، اعتماد الموسم، الاعتمادات بالإمضاء، بطاقات الائتمان والاعتمادات المستندية.

**ب. الائتمان متوسط وطويل الأجل:** تمنح البنوك قروض لمدة متوسط تتراوح بين السنتين والسبع سنوات بغرض تمويل العمليات الرأس المالية للمشروعات، كشراء آلات جديدة لإغراض التوسع أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج، وقد تزيد هذه المدة عن السبع السنوات حتى العشرين سنة بالنسبة للقرض ذات الأجل الطويل والمواجهة لتمويل الاستثمارات الدائمة، التي تتطلب تواجد هذه الأموال لمدة طويلة تحت تصرف المشروع، لكي تنسجم طبيعة الأصول الممولة، علما أن التمويلات لا تتجاوز 70 من مبلغ المشروع، ونظرا لضخامة هذه القروض وطول مدتها تعتمد البنوك لمواجهة المخاطر المرتبطة لذلك على الرهن الرسمي (العقاري) بالدرجة الأولى ثم الكفالات والرهن الحيازي، أما عن معدل الفائدة فتحدده السلطة النقدية[1].

4- **حسب الضمان:**

**أ. الائتمان المصرفي بضمان ( المضمون):** تعد الضمانات وسائل تأمين البنك ضد خطر عملية فهي تتطلب بعد التأكد من سمعة العميل المالية ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي، كما تساعد البنك على حقه عندما يتعثر العميل في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف بالضمان، كما وجوده تحت يد البنك يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل وقد تكون الضمانات الحقيقة أو عينة.

**ب.الائتمان المصرفي غير المضمون:** قد تمنح بعض الائتمانات إلى بعض الاقرضيين بدون ضمان ويعرف هذا الائتمان عادة بالائتمان الشخصي أو السحب على المكشوف، كونه مبني على أساس الثقة بين المقترض والبنك لكن يعتمد في منحه أيضا على قوة ومثانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله وحسن سمعته ليتم السداد في اقصر مدة ممكنة[2].

**المطلب الثاني: أهمية ومعايير منح الائتمان البنكي**

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهمية الائتمان البنكي وأهم معايير منحه.

---

[1] فاطمة الزهراء زغاشو، مرجع سابق، ص4.

[2] طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص452.

**أولا: أهمية الائتمان البنكي:**

يلعب الائتمان المصرفي دورا في الحياة الاقتصادية، ويمكن النظر إلى هذه الأهمية:

**1.أهمية الائتمان البنكي بالنسبة للمقترض:** تكمن أهمية الائتمان البنكي بالنسبة للمقترض من خلال الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تدعيم عملياته الاستهلاكية، إذ يمكن المقترض الحصول على بعض السلع الاستهلاكية على الرغم من عدم قدرته على دفع قيمتها في الوقت الحاضر، وذلك بمنحه التمويل اللازم لشراء هذه السلع على أن يتم سداد على أقساط.

**2.أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للبنك:** يلعب الائتمان المصرفي دورا هاما بالغا الأهمية بالنسبة للبنك فهو يمثل المصدر الرئيسي لإيراداته، كما أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير إلى زيادة أهمية الفوائد والعمولات وتوفير قدر مناسب من السيولة تمكن البنك من مواجهة سحوبات العملاء.

**3.أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للاقتصاد الوطني:** تكمن أهمية الائتمان المصرفي في الاقتصاد الوطني في الدور الذي يلعبه هذا الائتمان في تنمية الاقتصاد ويمكن تلخيص أهمية الائتمان المصرفي بالنسبة للاقتصاد الوطني في النقاط التالية:

يمثل الائتمان المصرفي مصدرا هاما من مصادر إشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية من زراعة، صناعة، تجارة وخدمات.

يساهم الائتمان المصرفي في تسهيل عملية التبادل التجاري في الدولة وذلك لأن استخدام الاعتمادات المستندية، التي تمثل أحد أشكال الائتمان المصرفي، يوفر طريقة سهلة لتمويل التجارة الخارجية كما يعمل على ضمان حقوق كل من الموردين والمصدرين.

يمكن الائتمان المصرفي من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدم ورخاء المجتمع الذي يخدمه، يحث تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة.

يساعد الائتمان على تدعيم عمليات الإنتاج التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[1].

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص104-105

**ثانيا: معايير منح الائتمان:**

لا توجد هناك سياسة ائتمانية نمطية، بل أن لكل بنك سياسته الخاصة، هذه السياسة ومع ضرورة اتسامها بالمرونة إلا أن هناك مجموعة من العوامل المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني داخل أي بنك.

**1- عوامل خاصة بالعميل:**

يمكن اعتبار كل من: الشخصية، ورأس المال المقترض، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزامه والضمانات المتقدمة، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، عوامل هامة وأساسية في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على القرض المطلوب، وكذا تحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها البنك، ولهذا فإن تحليل البيانات والمعلومات الخاصة بالعميل سوف تزيد من القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ القرار ائتماني سليم، ويمكن تلخيص العوامل السابقة في خمس متغيرات يطلق عليها 5cs وهي:

**الشكل(1-1): معايير منح القروض**

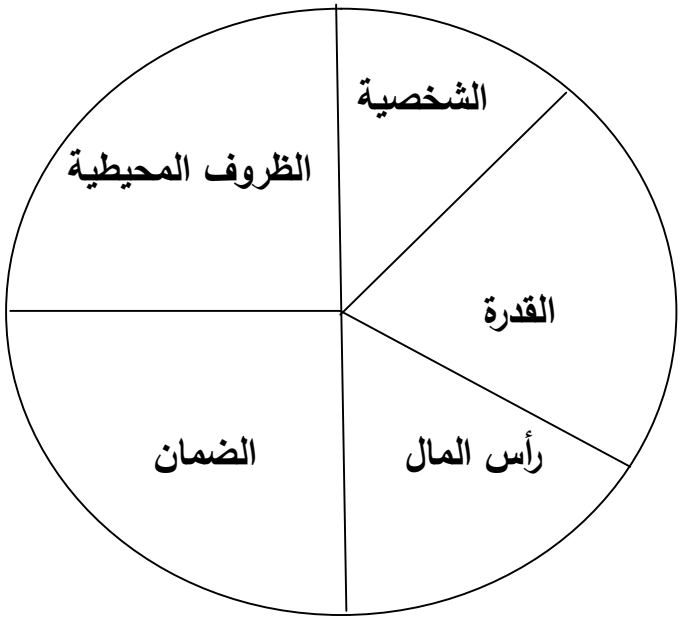


**المصدر**: من إعداد الطالبة

**الشخصية (character):** حيث تمثل شخصية العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الائتماني ويجب أن تدرس هذه الشخصية بحذر ودقة، وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية، وملتزما بكافة تعهداته كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب[1].

**القدرة (capacity):** وهي تدل من جهة على الطاقة الاقراضية بالنسبة للبنك والتي تحدد أساسا بحجم الرصيد القابل للإقراض، ومن جهة أخرى تعبر أيضا على القدرة الافتراضية بالنسبة للزبون والتي تحدد بقدرة العميل على تحقيق الدخل، ولقياس هذا المعيار يجب على البنك إجراء دراسة دقيقة يتم من خلالها التعرف على تفاصيل المركز المالي للعميل.

**رأس المال (capital):** من العناصر الأساسية لتحديد درجة المخاطر للبنك عند تقديمها للقروض، هو ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يمتلكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير، ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، ويسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية.

**الضمان (collateral):** يقصد بالضمان مجموعة الأموال التي يضعها المقرض تحت تصرف البنك مقابل الحصول على القرض، وفي غالب الأحيان لا يمكن أن يمثل الضمان الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، وإنما الضمان وبصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض.

**الظروف المحيطية (cqnditions):** يقصد بالظروف المحيطة تأثير الحالة الاقتصادية المحيطة بالعميل عللا النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذا الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل فيه المؤسسة، هذا بالإضافة إلى بعض الظروف الخاصة التي ترتبط مباشرة بالنشاط الذي يمارسه العميل مثل: الحصة السوقية، دورة حياة المنتج...الخ.

**2- عوامل خاصة بالبنك:**

ويمكن إبراز أهم هذه العوامل فيما يلي:

درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حاليا وقدرته على توظيفها، ويقصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته، هذه القدرة مرتبطة أساسا بمدى استقرار الودائع، إذ أن الودائع المذبذبة ستحد من

---

[1] فواز فاضل جدعان الشمري، **أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبة**، رسالة ماجستير استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013، ص21.

قدرة البنك في اعتماد سياسة اقتراضية شاملة، وتصبح إدارة الائتمان مطالبة بتحقيق هدفين متعارضين هما؛ تلبية طلبات المودعين من جهة، وتلبية طلبات الائتمان من جهة أخرى[1].

- رسالة البنك ونوع الإستراتجية التي يتبناها في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها.
- القدرات التي يمتلكها البنك وخاصة الإطارات المؤهلة والمدرية على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا مدى تطور التكنولوجيا المطبقة.
- استقلالية البنك.
- ضرورة الالتزام بالقيود والتشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي حيث تحدد إمكانية التوسع في القروض أو تقليصها وكذا الحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها، وهذا من أجل تفادي أي تضارب بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

**3- عوامل خاصة بالقرض:**

يمكن حصر هذه العوامل فيما يلي:

- **الغرض من القرض:** فهو قد يطلب لغرض تمويل رأس المال العامل " قروض قصيرة الأجل، أو لغرض تحقيق توازن في الهيكل المالي" قروض طويلة الأجل...الخ ".
- **مدة القرض:** وهي المدة التي يطلبها العميل ويرغب في الحصول على القرض خلالها. وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل، نوع القرض.
- **طريقة السداد:** أي هل سيتم سداد دفعة واحدة أم على شكل أقساط دورية، وهل يتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت.
- **مبلغ القرض:** حيث أن مبلغ القرض مهم جدا في التحليل الائتماني لأنه كلما زاد حجم القرض تطلب دراسة أكبر من الطرف البنك[2].

**المطلب الثالث: مراحل الائتمان البنكي**

يمر الائتمان البنكي بعدة مراحل:

**1- الاستعلام البنكي:**

في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في تقصي جميع المعلومات عن العملاء المقترضين في القطاع البنكي، برزت الحاجة إلى ضرورة الاستعلام البنكي للتحقق من المعلومات المتقدمة، فيتم

[1] فواز فاضل جدعان الشمري، مرجع سابق، ص22.

[2] فواز فاضل جدعان الشمري، مرجع سابق، ص25.

تخصيص دائرة أو وحدة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، وتسند إليها الأعمال الخاصة بتحليل الائتمان والأنشطة الأخرى الخاصة بتوفير المعلومات ومنح الائتمان.

وتعتبر عملية جمع المعلومات عن طالب القرض خطوة أولية تسبق عملية التحقق من المعلومات ومن ثم تبويبها وتحليلها وقد تتعدد مصادر المعلومات وتختلف ولكن يبقى دراسة طلب القرض وتقييم المخاطر والبحث عن الضمانات اللازمة أساسا لقرار منح القروض ويمكن إيجاز مصادر الحصول على المعلومات التالية:

**أ. المقابلة الشخصية للعميل:** تتم في المقابلة معرفة طالب القرض عن قرب، حيث يتكلم المقترض أولا عن مشاريعه الحالية والمستقبلية، ثم توجه إليه الأسئلة حول المشاكل التي تعترضه في عمله، وكيف يحلها، ومواجهة المنافسة في السوق، وفي بداية المقابلة يجب التركيز على الحصول على بعض الإجابات حول:

- فترة السداد والسماح التي يطلبها العميل من البنك.
- الغرض الذي يقوم العميل من أجله بالاقتراض.
- مبلغ القرض الذي يطلبه العميل.

**ب. مصادر البنك الداخلية:** إذا كان طالب البنك أحد عملاء البنك الحاليين أو القدامى، يتم الحصول على معلوماتهم من المصادر الداخلية للبنك، وبالتالي يتعامل فيها العميل مع البنك.

- إحصائية عن تعاملات العميل مع البنك في مجالات الاعتمادات والكفالات.
- إحصائية عن الشيكات المدفوعة والمعادة على حسابات العميل.
- إحصائية عن الحسابات التي يتعامل فيها العميل مع البنك.

**ج. مصادر البنك الخارجية:** يحصل البنك على معلومات من عدة مصادر خارجية عن طالب القرض، ومن أهم المصادر:

- مركز الأخطار البنكية: موجودة في البنك المركزي يستطيع البنك معرفة حجم القرض والتسيهلات الائتمانية الممنوحة للعميل من البنوك الأخرى.
- السجل العقاري.

- السجل التجاري[1].
- **بورصة الأوراق المالية:** لمعرفة الأوراق المالية التي يتعامل بها العميل حجم مبالغها والرهانات على هذه الأوراق.
- **الموردون والمتعاملون مع العميل:** وذلك لمعرفة مدى التزام العميل بتعهداته.
- **المنافسون:** وذلك من خلال دراسة وضع السوق والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل طالب القرض.
- البنوك الأخرى: وذلك بعد أخذ موافقة العميل على ذلك لأن العمل البنكي تحكمه تقاليد وأعراف بنكية.

**2- التحقيق المالي:** وهذا التأكد من صحة الأرقام الواردة في القوائم المالية، لتحديد القيمة الاقتصادية والنقدية لصافي أصول الشركة، ويتناول كل بند من بنود المركز المالي وقائمة الدخل، ومدى انطباق المبالغ الظاهرة في هذه القوائم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وليستطيع المحلل إجراء الدراسة يجب أن يكون له معرفة كافية تتعلق بمكونات هذه القوائم[2].

---

[1] شقيري نوري كوسى، محمود إبراهيم نور وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنسر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص90.

[2] شقيري نوري كوسى، محمود إبراهيم نور وآخرون، مرجع سابق، ص91.

**المبحث الثاني: ماهية المخاطر الائتمانية**

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى أخر، وتعتبر المخاطر الائتمانية من أهمها نظرا لعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية ولأسباب أخرى تؤدي بدورها إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك.

**المطلب الأول: ماهية المخاطر الائتمانية**

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف المخاطر الائتمانية البنكية وكذلك أنواعها.

**أولا: مفهوم المخاطر الائتمانية:**

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة البنكية ومتعددة، مما دفع بالعديد من المؤلفين للكتابة عن هذه المخاطر البنكية، وقد اتبع كل منهم تقسيم معين لها، وسنعرض أهم هذه التعاريف تبعا لوجهات النظر المختلفة.

- المخاطر الائتمانية هي أن يختلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض إلى الطرف المقابل[1].
- المخاطر الائتمانية هي خسارة مختلفة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني[2].
- المخاطر الائتمانية تنتمي لمخاطر الأعمال المرفقة للنشاط الأساسي لعمل البنوك، والتي تعني بمفهومها العام احتمالية عدم استرداد قيمة القروض أي عدم تسديد أقساط القروض أو فوائدها بشكل كلي أو جزئي في الوقت المحدد لذلك، مما ينتج عنه خسارة مالية[3].
- المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عمه خسارة مالية[4].

---

[1] صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010، ص22.

[2] صالح مفتاح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها، الحد منها**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، يومي 16-18 أفريل، الأردن، 2007، ص3.

[3] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012، ص197.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن, 2004، ص174.

مما تقدم نستطيع القول أن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فهي تلك الخسارة المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المقترض أو الطرف الأخر لدى البنك على الوفاء بشروط القرض كاملة وفي المواعيد المحددة.

**ثانيا: أنواع المخاطر الائتمانية:**

هناك عدة تقسيمات للمخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك تختلف حسب معايير تصنيف هذه المخاطر، يمكن حصرها وفقا لمصادرها على النحو التالي:

**1- المخاطر المتعلقة بالمقترض:**

تتعدد المخاطر الخاصة بالمقترض وتتداخل فيما بينها وذلك على النحو التالي:

أ. **أهلية المقترض وصلاحيته للاقتراض:** من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن التعاقد على الائتمان له الحق في تمثيل المؤسسة المانحة للائتمان، وأنه يملك سلطة الائتمان والتعاقد على الائتمان المطلوب بكافة شروطه وضماناته، وفي هذا الشأن يجب التعرف على الشكل القانوني للمؤسسة المانحة للائتمان، وحقوق وسلطات المدرين في الائتمان، وفي حالة عدم وجود نص في عقد الشركة ينظم الائتمان يتعين توافر موافقة الجمعية العمومية أو الشركاء جميعا حسب الأموال، ويجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية ممثل للمؤسسة الحاصلة على الائتمان في التعاقد وذلك بالإطلاع على التفويض الصادر له في هذا الشأن من السلطة المختصة والشروط التي يمكنه التعاقد على أساسها حتى يمكن الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها[1].

**ب.السمعة الائتمانية للمقترض:** وتطهر السمعة الائتمانية للاقتراض من المعلومات التي يجب تجميعها عنه، والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها، وتهتم البنوك بالتعرف على ما إذا كان المقترض قد اعتاد أن يماطل في السداد أو انه لا يوفي إلا بالضغط عليه، فضلا عن أهمية الاطمئنان إلى حسن نواياه في التعامل وأمانته، وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه في السوق ومن البنوك وباسترجاع تجربة البنك في التعامل معه في الماضي.

**ج.السلوك الاجتماعي للمقترض:** ويقصد بع طريقة معيشية وعلاقته بالغير أو أسلوبه في الاتفاق فهذه التصرفات الشخصية قد تؤثر على نشاط المقترض وقد تسبب له بعض الصعوبات المالية.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك ، مرجع سابق، ص157.

**د.المركز المالي للمقترض:** ويعاون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية للميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي، وسيولة أصولها، وتطور نشاطها، ومعدلات الأرباح المحققة ومدى تماشيها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل.

**هـ.القدرة الإنتاجية للمقترض:** ويتم الوقوف عليها من بحث تكفئ استخدامها المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة، والأسلوب المتبع في الإنتاج والتنظيم الداخلي للمؤسسة، وخبرة العاملين فيها، ومدى جودة إنتاجها وتقبل السوق له، وانتظام عملائها في السداد[1].

**2- المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي ينتمي إليه:**

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بالعمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا من المخاطر التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان بضائع، عدم استقرار أسعار البيع للبضائع المقدمة كضمان مع عدم التزام العميل على تغطية قيمة التراجع في الضمانات من موارد الذاتية، وتتمثل أهم مخاطر هذا النوع من التسهيلات في عدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة، وعدم استقرار المركز المالي للمؤسسة مصدرة للورقة المالية مما يؤثر في القيمة السوقية للأسهم والسندات التي تصدرها[2].

**2- المخاطر المتصلة بالظروف العامة:** تتمثل هذه المخاطر في ما يلي:

**أ.المخاطر الاقتصادية:** أي التي تخرج عن إرادة المقترض ومن أمثلتها:

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلب تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.

- اتجاه الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

**أ. الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية:** وتتعدد مخاطر تأثرها، ومن أمثلة ذلك المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية، وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع علاقات من دول معينة،

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص158.

[2] ايمان أنجو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد، **عمليات الإقراض المصرف الصناعي السوري**، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة غزة، 2007، ص50.

وصدور بعض التشريعات قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للعملاء أو التي تؤثر على توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

**ب.المخاطر الناشئة عن أخطاء البنك:** حيث تعمل البنوك على تقليل من المخاطر المرتبطة بإدارة الائتمان وتضع الأنظمة الكفيلة بدعم رقابتها عليه، إلا أنه تنشأ بعض المشاكل عن عدم متابعة البنك أحكام الاتفاقيات على الائتمان بدقة، أو تطورات قيمة الضمان والمحافظة عليه، أو الإخراج بالخطأ عن بعض الضمانات كالبضائع أو الأوراق المالية أو الودائع.

**ج.المخاطر الناجمة عن فعل الغير:** قد يتعرض المقترض ذاته بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزامه والتي ليس من السهل حصرها ومن أمثلتها إفلاس أحد كبار مدنين العميل من نتيجتها قيام البنوك المتعاطفة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه[1].

**المطلب الثاني: مصادر المخاطر الائتمانية وسائل التقليل منها**

**أولا: مصادر المخاطر الائتمانية:**

فالمخاطر الائتمانية ترجع إلى مصدرين هما:

**1.المخاطر النظامية :**ويطلق عليها المخاطر المالية وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق لما سيستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل زيادة حدة التضخم والتوجه نحو الحوكمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك ومع غيرها.

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام بحيث لا تتمكن من أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها[2].

**2.المخاطر غير النظامية:** وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تحنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

---

[1]فاطمة بن شنة، إدارة **المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة–دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية**– مذكرة ماجستير، لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010،ص: 35.

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، المرجع السابق، ص167.

وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

**أ.التغيرات التنظيمية والإشرافية:** فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة.

**ب.عدم استقرار العوامل الخارجية:** أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على اثر انهيار اتفاقية Breton Woods إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر الائتمانية.

**ج.المنافسة:** فمع تزايد أثر العولمة المالية، وتوصل الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1979 في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي.

**د.تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية:** تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها.

**هـ.التطورات التكنولوجية:** حيث كانت عمليات التحويل الالكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، وهذا إلى جانب تخفيض الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها[1].

**ثانيا: وسائل التقليل من مخاطر الائتمانية:**

وأخذا في الاعتبار تنوع وتشعب المخاطر المرتبطة بعملية الإقراض، فإن البنوك تبذل جهودها بهدف تحديد هذه الأخطار بالنسبة لكل قرض، ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان، وذلك بوضع الضوابط التي تحمي أموال البنوك وذلك عن طريق:

**1.دعم أنظمة العمل:** لاشك أن الدراسة الواعية للقروض المطلوب منحها من حيث تقييم المركز المالي للمقترض ومقدرته على الوفاء والغرض من تمويل مصادر سداده والضمانات المقدمة، هي الأساس في تحليل المخاطر ومحاولة السيطرة عليها، ثم تأتي بعد ذلك عملية متابعة القروض حتى تمام السداد بهدف

---

[1] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية– دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص04.

اكتشاف أية عقبات تؤثر في قدرة المدين على الوفاء، واتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الشأن حفاظا على حقوق البنك.

وغني عن البيان أن نجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرض، وتفادي أخطاء العاملين بالبنك سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة، يرتهن أساسا بسلامة أنظمة العمل وبمدى كفاية الرقابة الداخلية.

**2.الحد من التوسع الائتماني:** يؤدي التوسع إلى تحقيق المزيد من الأرباح، ويحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توافرها أو تعويض البنك لخسائر إذا لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان، ومن ثم يتعين أن يضع البنك لنفسه حدودا قصوى لقروضه أخذا في الاعتبار التوفيق بين عاملي السيولة والربحية، مع توزيع محفظة القروض بين القروض قصيرة الأجل والقروض متوسطة وطويلة الأجل على نحو تلاقي المخاطر التي ترتبط بأجل استحقاق القروض.

**3.اقتسام المخاطر مع الغير:** وذلك عن طريق المساهمة بحصص مناسبة في عدد كبير من القروض بالتعاون مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن ثم يتقاسم البنك مخاطر القروض معها بدلا من تحملها بمفرده في حالة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته[1].

وقد عرفت حديثا القروض المشتركة التي يقدمها عدد من البنوك والمؤسسات المالية بحصة تتماشى مع ظروفه وسياساته الائتمانية، وذلك لتفادي المخاطر التي تنجم عن تصدي بنك واحد لتمويل قرض كبير، فالمخاطر تقل بطبيعة الحال إذا ما وزع البنك القدر الذي كان في استطاعته تقديمه لمقترض واحد على عدد من المقترضين، تتنوع أنشطتهم وتتفاوت ظروفهم.

**4.الحصول على الضمانات:** قد يرى البنك مطالبة المقترض بتقديم بعض الضمانات، لتدعيم مركزه المالي، فقد يتبين أنه على الرغم من قدرة المنشأة على تحقيق الربح ونجاحها في أعمالها، إلى أن رأسمالها غير متناسب مع حجم نشاطها، ومن ثم يشترط البنك أن يقدم للعميل ضمانا مناسبا حتى يكون جديرا بمنح القرض. وتأخذ هذه الضمانات صورا مختلفة منها الضمانات العينية كطلب رهن عقاري أو رهن أوراق مالية...إلخ، ومنها الكفالات الشخصية مثل كفالة أحد الشركاء أو المديرين...إلخ.

**5. التأمين على الضمانات:** تحاول البنوك تفادي الأخطار التي قد تتعرض لها الضمانات المقدمة من المقترضين والتي قد ينتج عنها هلاكها أو فقدها جزئيا أو كليا، ومن أمثلتها أخطار الحريق والسرقة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص163.

وخيانة الأمانة والضياع والتلف...إلخ، ومن ثم تطالب المقترضين بالتأمين على الضمانات لصالحها، أو يقوم البنك بنفسه في حالة تراخي المقترضين بإجراء التأمين وتحميل المقترض بالأقساط التي يدفعها لشركة التأمين مقابل إصدار وثيقة التأمين.

كما تقوم البنوك من ناحيتها بإجراء التغطيات التأمينية على مبانيها وخزائنها ومخازنها التي تحتفظ فيها ببعض الضمانات المقدمة من العملاء، لحماية نفسها ضد الخسائر التي قد تصيب تلك الأصول المرهونة لصالحها.

**6. تأمين الائتمان:** وله عدة صور يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:

**أ.التأمين ضد إعسار المدينين:** تقوم البنوك بإقراض العملاء مقابل الفواتير والديون المستحقة لهم من طرف عملائهم، وقد يتطلب كضمان لذلك تقديم العميل وثيقة تأمين لصالح البنك لتغطية مخاطر عدم سداد تلك الديون، وتقوم شركات التأمين بإصدار نوعين من الوثائق، أولهما وثيقة شاملة لتغطية جميع عمليات البيع الأجل التي يعقدها المؤمن له من كافة المشترين، وثانيهما وثيقة تغطي حسابات مدينة معينة بالذات. وبطبيعة الحال يختلف مقدار قسط التأمين في كل حالة لتفاوت المراكز المالية للعملاء الذي يشملهم الضمان، وتبعا لنوع النشاط والحالة الاقتصادية السائدة وقت إصدار الوثيقة التأمينية[1].

**ب.التأمين على الكمبيالات:** تعتبر من مهام بيوت الخصم وبيوت القبول القيام بعمليات خصم الكمبيالات وضمان دفعها في ميعاد الاستحقاق، غير أن بعض شركات التأمين قد تقوم أحيانا بإصدار وثائق تضمن بموجبها دفع الكمبيالات أو السندات الأذنية والمخصومة لدى البنك أو المقدمة له كضمان للقرض.

**ج.تجميع مخاطر الائتمان:** لما كانت البنوك تغالي في منح الائتمان لبعض العملاء بما يجاوز مقدرتهم المالية نتيجة لعدم معرفة كل بنك بالتزامات عميله تجاه البنوك الأخرى، فقد اتجهت النظم المصرفية في كثير من الدول إلى إيجاد نوع من التعاون بين البنوك، يتمثل في إنشاء هيئة مركزية تقوم بتجميع التسهيلات التي يحصل عليها كل مقترض من الجهاز المصرفي[2].

**المطلب الثالث: أسباب المخاطر الائتمانية ونتائجها**

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة.

سنتناول في هذا المطلب أسباب ونتائج المخاطر الائتمانية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، مرجع سابق، ص 164.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص165.

**أولا: أسباب المخاطر الائتمانية:**

يمكن تقسيم أسباب مخاطر الائتمانية كالآتي:

**1.المخاطر العامة:** وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ.

**2.المخاطر المهنية**: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد[1].

**3.المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض**: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

**أ.الخطر المالي:** يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ. وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

**ب. مخاطر الإدارة:** وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

**ج.الخطر القانوني** :وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...إلخ.
- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.
- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

---

[1] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني (أساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 361.

- علاقة المسيرين بالمساهمين.

**د.خطر البلد:** لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة، ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج[1].

**ثانيا: نتائج المخاطر الائتمانية**

إن من أهم ما ينتج عن وجود المخاطر الائتمانية داخل البنوك التجارية مايلي:

**1.تعثر التسهيلات الائتمانية:** لما كان المقصود بالمخاطر الائتمانية هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق شروط التعاقدية بين الطرفين فإن تعثر التسهيلات الائتمانية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل، ومن المسلم به أن البنوك دون استثناء تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة التي تظهر في القوائم المالية في بند حساب الديون المعدومة.

**2.فشل البنوك:** لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو معدلات مخاطر التسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه البنوك لعملائها[2].

---

[1] محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، المرجع السابق، ص361

[2] بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على حرية أمان البنوك التجارية في فلسطين– دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص88.

**المبحث الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقررات لجنة بازل**

مخاطر الائتمان كما تم التطرق إليها كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة، ومن أجل تفادي هذه المخاطر وتدنيتها يتوجب على البنك وضع طرق لتسييرها، والتي تكون مبنية على أسس مضبوطة.

**المطلب الأول: تعريف وأهداف وخطوات إدارة المخاطر الائتمانية**

وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى أخر، إلا أن الخطر موجود دائما بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك.

**أولا: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية:**

تعددت تعاريف إدارة المخاطر الائتمانية ومنها:

- **التعريف الأول:** هي المنهج أو المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[1].
- **التعريف الثاني:** إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل بهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب[2].

ويمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية من خلال النقاط التالية:

1.هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية للمخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن.

2.هي استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة لهدف التقليل من آثار المخاطر على البنك.

واهتمت لجنة بازل كنظام رقابي للمخاطر المصرفية التي تواجه النشاط المصرفي وأنظمة قياس المخاطر، وطرق إدارتها للتخفيف منها والمحافظة على استقرار الجهاز المصرفي.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص15.

[2] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، ط2، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010، ص39.

فوظيفة إدارة المخاطر على مستوى البنك هي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارة البنكية من حيث تحديد مختلف المخاطر التي تواجه البنك بشكل دوري وتبويبها في صورة تقارير ترفع إلى الإدارة العليا لمناقشتها[1].

**ثانيا: أهداف إدارة المخاطر الائتمانية:**

تسعى البنوك من خلال نظام إدارة المخاطر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- المساعدة على اتخاذ القرار المناسب.
- ضمان البقاء والاستقرار من خلال تعظيم العائد وتقليل المخاطر في ظل قيود رأس المال.
- التعرف على مصدر الخطر وقياس احتمالية وقوعه والسيطرة عليه.
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى حد باستخدام أنسب الطرق التي تلاءم طبيعة العمل المصرفي التجاري، مما يساعد على تخفيف الآثار السلبية للمخاطر,
- إن إدارة المخاطر تساعد على تحقيق استقرار التدفقات النقدية ودعم تقلبها، مما يعطي البنك ميزة تنافسية ويجنبه تقلب العوائد المفاجأة ويعزز درجة الثقة به.
- إعطاء مجلس الإدارة والمدريين التنفيذيين كلية عن المخاطر جميعها التي يواجهها البنك.
- توسيع الرقابة الداخلية لتتبع أداء البنك وضمان السير الحسن في كل مستوياته[2].

**ثالثا: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية**

تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويتم ذلك بالتقيد بالمبادئ التالية:

- يتعين أن يتولى البنك اهتماما كبيرا بمخاطر الائتمان وتتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر.
- يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال، ويتعين مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها سياسة البنك الائتمانية.

---

[1] حسن بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة، مخاطر، تقنيا، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص9.

[2] أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وآثرها في المحافظ الاستثمارية (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية)**، أطروحة نيل درجة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص62.

- محاولة منع حدوث خسائر في المخاطر الائتمانية، ويتعين أن تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسؤولي البنك.
- تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان يجب أن تكون هذه الطرق والأدوات متناسبة مع حجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك.
- التأكد من إجراءات الموافقة الائتمانية والدفعات والمستندات الائتمانية ومراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.
- التأكد من توفر المصادر العينية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف.
- يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال[1].

**المطلب الثاني: لجنة بازل ومبادئها في إدارة المخاطر الائتمانية**

يتم التطرق إلى لمحة حول لجنة بازل ومبادئها في إدارة المخاطر الائتمانية؛

- **تعريف لجنة بازل:**

تأسست لجنة بازل لرقابة المصرفية في نهاية عام 1974حيث تكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر * تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعضها. ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموالها، مع الأخذ في عين الاعتبار أنه في ظل العولمة فإن فروع البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشارها في أنحاء العالم خارج الدول الأم وقد أطلق على هذه اللجنة تسمية لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية.[2]

* تتألف لجنة بازل من ممثلي كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأ المعارف، الإسكندرية، 2005، ص18.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر،2001، ص:80.

**ثانيا: اتفاقية بازل الثانية:**

تعتبر اتفاقية بازل الثانية نتيجة لسلسلة طويلة من الاقتراحات والاستشارات من السلطات الوصية للدول الأعضاء والمنشآت البنكية، فأول اقتراح مراجعة اتفاقية بازل الأولى التي تم إصدارها سنة 1988 تم نشره سنة 1999، من طرف بنك التسويات الدولية وذلك استجابة إلى طلب السلطات المحلية لعديد الدول الأعضاء، كما تم تقديم اقتراحات أخرى في جانفي 2001 وأفريل 2003 وقد كانت هذه الاقتراحات مرفوقة بسلسلة تضمنت ثلاث دراسات قامت بها مؤسسات بنكية حول وضعيتها حيث ساهمت هذه الدراسات والاستشارات بتقديم العديد من التحسينات للتوصيات الأولية، وقد تمت الموافقة على بازل 2 من قبل السلطات الدول الأعضاء قبل نشرها[1].

مضمون اتفاقية بازل الثانية عند إصدار اتفاقية بازل الثانية بست المحافظة على العديد من العناصر الخاصة باتفاقية بازل الأولى الصادرة سنة 1988 كإلزامية التقيد بمؤشر الملاءة والمقدر بـ 8% على الأقل، وكذلك الأمر بالنسبة لتعديلات 1996 والمتعلقة بقياس مخاطر السوق، أما فيما يخص الإضافات التي جاءت بها الاتفاقية الثانية للجنة 3 بازل فتتمثل في:[2]

**1.الدعامة الأولى: كفاية رأس المال؛** تهدف الدعامة الأولى إلى ضمان عملية تحديد وقياس متطلبات رأس مال البنوك تمثل صورة صادقة للمخاطر التي تواجهها. وعدلت النسبة الجديدة وذلك بإدماج تقنيات تخفيض المخاطر في حين بقيت نفسها فيما يخص المخاطر السوقية كما أضافت متطلبات جديدة من رأس الدال لمواجهة المخاطر التشغيلية.

**2.الدعامة الثانية: عمليات الرقابة الاحترازية؛** تتناول الدعامة الثانية لاتفاقية بازل الثانية المتعلقة بعمليات الرقابة الاحتًرازية مجموعة من التوصيات والخاصة بإدارة المخاطر والشفافية في الطرق المستخدمة؛ حيث تكتسي عمليات الرقابة الاحتًرازية أهمية بالغة، فهي لا تهدف فقط إلى التأكد أن البنوك تمتلك رأس المال الكافي لتغطية إجمالي المخاطر التي تواجهها عند مزاولة نشاطها، بل تهدف كذلك إلى الحث على استعمال أحسن الطرق فيما يخص الرقابة الاحتًرازية وإدارة المخاطر.

---

[1] أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2013/2012، ص25.

[2] صالح مفتاح، فاطمة رحال، **تأثير مقرارات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي**، مداخلة مقدمة إلي المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص: 07.

وتعتمد الدعامة الثانية لاتفاقية بازل 2 على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال وفقا لحجم المخاطر التي تواجهها، ويتطلب هذا النظام إلمام كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك بدرجة المخاطر، تقييم متين لكفاية رأس المال، تقييم شامل للمخاطر، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية. وتتمثل أهمية الرقابة الداخلية في تقييم الكيفية والإجراءات الداخلية، التي يقيم بها البنك احتياجات من رأس الدال، بناء على تقييم مفصل للمخاطر لديه، وبالتالي فان الرقابة الداخلية بالبنوك ستكون خاضعة لرقابة وتدخل السلطات الرقابية حينما تقتضي الحاجة[1].

حيث قامت لجنة بازل من خلال اتفاقياتها الثانية بتجديد أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطة الرقابية وهي:

**المبدأ الأول:** يجب أن يكون لدى كل بنك الوسيلة المناسبة لتقييم مدى كفاية رأس المال لديه بصفة عامة وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، مع وضع إستراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال لديه.

**المبدأ الثاني:** يجب أن تقيم السلطة الرقابية النظم المتوفرة لدى البنوك داخليا لتقييم رأس المال وما لديها من استراتيجيات والوقوف على مدى قدرتها على مراقبة التزامها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية فيما يتعلق برأس المال، وفي حالة التوصل إلى عدم كفاية الإجراءات المتخذة من جانب البنك في هذا الصدد يتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

**المبدأ الثالث:** يجب أن تتوقع السلطة الرقابية أن البنوك سوف تحتفظ بمعدل كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى المطلوب، كما يجب أن يكون لدى السلطة الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك الاحتفاظ بمعدل أعلى من الحد الأدنى.

**المبدأ الرابع:** يجب على السلطة الرقابية أن تحاول التدخل في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وذلك بهدف دعم سمات المخاطر لدى البنوك، كما يجب أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لم يتم الاحتفاظ بمعدل رأس المال أو لم يتم استعادته إلى المستويات المطلوبة.

هذه المبادئ الأربعة تتطلب من البنوك أن تقوم بتقييم وضعية كفاية رأس المال بحيث تتناسب مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، أما بالنسبة للمراقبين (السلطات الرقابية Supervisors) فيتطلب منهم مراجعة العمليات الخاصة بتحديد كفاية رأس المال واتساقها مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها البنوك،

[1] أحمد قارون، نفس المرجع، ص27.

واتخاذ القرارات أو الأمور المناسبة بالنسبة لتقييمات البنوك. إذ تعتبر هذه المبادئ ضرورية جدا لضمان فعالية الإدارة بالنسبة لتنظيمات البنك والرقابة المصرفية الفعالة. وإن الحكم على المخاطر التي تتعرض لها البنوك وكذلك كفاية رأس المال بصورة دقيقة لابد أن يتضمن متطلبات أكثر من مجرد تقييم البنك لمتطلبات معدل كفاية رأس المال[1].

**1.الدعامة الثالثة: انضباط السوق؛** تعمل هذه الدعامة على تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية وكذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركة في السوق؛ حيث تساهم هذه المعلومات في إمكانية تقييمهم الجيد لدى كفاية رأس مال البنك. إن انضباط السوق يعتٍ العمل على تحفيز البنوك على ممارسة أعمالها بشكل آمن وفعال للمحافظة على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز إمكانياتها على مواجهة أي خسائر محتملة مسبقا جراء تعرضها للمخاطر، ويهدف انضباط السوق إلى:

- تقوية أمان وسلامة القطاع البنكي.
- إلزام البنوك بالقيام بالإفصاح اللازم الذي يتيح للمشاركة في السوق إمكانية تقييم رأس مال هذه البنوك[2].

**ثالثا: اتفاقية بازل الثالثة:**

دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية ومسؤولي البنوك المركزية في العام 2009 إلى العمل على وضع لوائح أكثر صرامة بخصوص رؤوس الأموال المصرفية، وذلك في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نتجت جزئيا عن تعاملات غير آمنة للبنوك، وبهدف خفض آثار أية أزمة مالية مستقبلية. لذا فقد أعلنت لجنة بازل للرقابة المصرفية عن سن قواعد أكثر صرامة في الثاني عشر من سبتمبر، 2010 بشأن إدارة المصارف في محاولة منها لجعل هذه المصارف أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وهي عبارة عن حزمة جديدة من المعايير التنظيمية سميت بازل 3.

---

[1] جهاد حفيان، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص57.

[2] أحمد قارون، نفس المرجع، ص28.

تعتبر اتفاقية بازل 3 استكمال للجهود التي تبذلها لجنة بازل وهي مبنية على وثائق بازل 1 وبازل 2، وتضم مجموعة من الإصلاحات التي تطمح إلى ِ تعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة والشفافية في القطاع المصرفي[1].

**1- الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:**

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2,5 % من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، وفى حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيوداً على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنباً إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجياً بهذه الإجراءات اعتباراً من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال؛ إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالياً إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة

[1] نجاة حياة، **اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13لسنة 2013، جامعة جيجل، ص278

رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك[1].

**2- محاور اتفاقية بازل 3:**

تشتمل اتفاقية بازل 3على خمسة محاور أساسية هي :

**المحور الأول:** ينص هذا المحور على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة البنوك. وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة أخرى مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أي مطلوبات للغير على المصرف.

**المحور الثاني:** تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الربو من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

**المحور الثالث:** تدخل لجنة بازل نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي وهي نسبة بسيطة. كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. وهي تمثل أيضا الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

**المحور الرابع:** يتمثل أساسا في نظام يهدف إلى حث البنوك ألاَ تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية، لأن ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فيتسبب في إطالة فترة هذا الركود. ويفرض المقترح الجديد بازل 3 على المصارف من جهة، تكوين مؤونات لأخطار متوقعة، وذلك في أوقات الازدهار تحسبا للسنين العجاف والركود عندما تتدهور

---

[1] صالح مفتاح، فاطمة رحال، **تأثير مقررات لجنة المصرفي الإسلامي بازل 3 على النظام**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، اسطنبول، تركيا، 09 و10 سبتمبر 2013.

نوعية القروض، بدلا من الوضع القائم حيث تكون مؤونات للديون المشكوك بتحصيلها أو الهالكة أي للخسائر المحققة، كما يفرض من جهة أخرى تكوين منطقة عازلة إضافية لرأس المال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح، ويضاعف هذا العازل من الرأسمال المكون أثناء الازدهار وينمي قدرة المصارف على استيعاب الصدمات أثناء فترات الركود أو الأزمات.

**المحور الخامس:** لقد كان لنقص السيولة لدى البنوك إبان الأزمة المالية الأخيرة الأثر البالغ في نشر الهلع ما بين المستثمرين والمودعين، ومن الواضح أن لجنة بازل 3 ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة.[1]

**المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر الائتمانية**

**أولا: مخاطر الائتمان:**

أتاحت اتفاقية بازل الثانية ثلاثة أساليب لقياس مخاطر الائتمان هي:

**أ.الأسلوب المعياري:** يعتمد أساسا على إعطاء أوزان للمخاطر طبقا لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، شركات، بنوك) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف، وهنا يظهر دور البنك المركزي في اعتماد هذه المؤسسات وإقرارها كجهات يمكن على أساسها تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر.

**ب.أسلوب التصنيف الداخلي:** فيه تقوم البنوك بتقدير احتمالات عدم السداد من العملاء، وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من البنك المركزي.

**ج.أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:** فيه تقوم البنوك بتقدير جميع مدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق العميل، والخسائر الناتجة عن السداد والأجل، وجم مركز التعرض بنفسها دون تدخل من البنك المركزي، وقد أضافت اللجنة إلى الأساليب الثلاثة المذكورة: الأسلوب المعياري المبسط للدول التي لا يتوافر لها مؤسسات تقييم خارجي.

**ثانيا: مخاطر السوق:**

أبقت المقررات الجديدة على طرق القياس المستخدمة في المقررات الأولى حيث يوجد أسلوبان هما:

---

[1] اضاءات مالية ومصرفية، **نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسة الخامسة، العدد 5، الكويت، ديسمبر، 2012، ص ص :6،7.

أ.**الأسلوب النمطي**: يعتمد على تقدير مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالنسبة لكل عامل من عوامل السوق على حدى، حيث يحسب حجم المخاطر المتعلقة بالمخاطر في أسعار الفائدة، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، وأسعار الأصول بالنسبة للمراكز التي يحتفظ بها البنك في هذه المحفظة.

ب.**أسلوب النماذج الداخلية**: يعتمد على أسلوب القيمة المعرضة للخطر والذي يمكن إدارة المخاطر داخل البنك من قياس مخاطر السوق بكفاءة ويسهل عملية التقرير عنها للإدارة العليا لأنه يتمثل في التقدير عن هذه المخاطر برقم واحد يمثل حجم المخاطر التي تتعرض لها المحفظة، وهذا الأسلوب يمكن أن توفره البنوك بنفسها عن طريق شراء البرامج الخاصة به وإدخال محفظة المتاجرة داخلة، وإتباع مقررات بازل في هذا الخصوص من حيث الاحتفاظ ببيانات لعوامل (أسعار الفائدة، أسعار الأصول) ثم استخدام درجة ثقة 99% وفترة الاحتفاظ بالمراكز مفتوحة مدة 10 أيام وبالتالي ينتج حجم مخاطر السوق.

**ثالثا: مخاطر التشغيل:**

أتاحت المعايير ثلاثة أساليب أخرى لقياسها هي:

أ.**أسلوب المؤشر الأساسي:** يعتمد على بيانات إجمالي الدخل لثلاث سنوات سابقة وحساب المتوسط لها ثم ضرب الناتج في 15%.

ب.**الأسلوب النمطي:** هو ما يتطلب من البنوك تقسيم أنشطتها إلى ثماني أنشطة أساسية وتحديد إجمالي الدخل من هذه الأنشطة على مدار ثلاثة سنوات ثم إيجاد المتوسط لكل نشاط وضربه في نسبة تتراوح بين 12% إلى 18% حسب طبيعة كل نشاط للوصول إلى حجم أنماط التشغيل التي يتعرض لها البنك.

ج.**الأسلوب المتقدم:** يعتمد على احتفاظ البنك بقاعدة بيانات عن الأحداث التي تقع للبنك ومرات تكرارها والمبالغ التي يخسرها البنك نتيجة وقوعها في كل مرة (مثل حوادث الاختلاس، والسرقة وخيانة الأمانة)، وباستخدام النماذج المخصصة لحساب مخاطر التشغيل يمكن للبنك تقدير مخاطر التشغيل التي يتعرض لها. [1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، المرجع السابق، ص ص384-386.

**الخلاصة:**

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر الجوهرية التي تعترض الق ارر الائتماني. وان معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة، لمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من إحتمالات حدوثها، وهو ما يساعد إدارة الائتمان على التحوط منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية خاصة مستحيل، فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك، وهو ما يتطلب إتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب مواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها.

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها، ومن بين الوسائل الهامة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاها حديثا تتبناه الكثير من المؤسسات، في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع، سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

# الفصل الثاني:

## القروض المتعثرة وطرق معالجتها

**تمهيد:**

تعتبر الديون المتعثرة من أكبر الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية في أداء عملها، وتحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها، وهي الربحية، السيولة والأمان، وأيضا القيام بوظائفها كبنوك تجارية ودورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين، قبول الودائع وتحصيل الشيكات، دفع أوامر الدفع المكتوبة وموقع عليها في حالة وجود رصيد، منح الائتمان والتمويل المصرفي. والتعثر هنا يؤدي إلى عدم توفر السيولة لمواجهة أعمال البنك التسييرية، كالتمويل وسحوبات العملاء اليومية، وذلك لأن التمويل يعتمد بنسبة كبيرة على ودائع العملاء بأنواعها المختلفة، مما يعرض البنك إلى مشاكل كثيرة، منها العقوبات المفروضة من البنك المركزي، وأيضا الإفلاس نتيجة لعدم المقدرة على مواجهة سحوبات العملاء. لهذا أصبح من الواجب على البنوك التجارية مراعاة مقاييس الحذر والأسس المصرفية السليمة في منح الائتمان والمتابعة على سبيل الوقاية، وهذا لا ينفي إمكانية تحول القروض الممنوحة وفق معايير وأسس سليمة، إلى قروض متعثرة نتيجة أسباب أخرى، وللتقليل من آثارها السلبية ينبغي محاولة تسييرها وتغطية خسائرها وفق سلسلة من الإجراءات والوسائل لمعالجتها قبل أن يطرق بشأنها باب القضاء. وهذا الفصل هو محاولة لتوضيح القروض المتعثرة وطرق معالجتها، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** ماهية القروض المتعثرة.

**المبحث الثاني:** آثار ومؤشرات تعثر القروض.

**المبحث الثالث:** معالجة القروض المتعثرة وأهم استراتيجياتها.

**المبحث الأول: ماهية القروض المتعثرة**

تعتبر القروض المتعثرة مصدر من مصادر التمويل التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات المالية والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، حيث يلجأ إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام بمختلف لأنشطة، ويترتب عن هذا مخاطر عديدة ومن بينها التعثر المصرفي، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى ظاهرة القروض المتعثرة وذلك بدارسة ماهيتها وأسبابها وأنواع القروض المتعثرة.

**المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها وهي كالأتي:

**أولا: مفهوم القروض المتعثرة:**

توجد العديد من المفاهيم التي لها نفس مفهوم القروض المصرفية المتعثرة وأهمها الديون المتعثرة، الديون المجمدة، الديون المعلقة، والديون المشكوك في تحصيلها، إلا أن مفهوم القروض المصرفية والقروض الغير العامة يبقى أكثر شيوعا.

ظهرت عدة تعريفات للقروض المصرفية المتعثرة إلا أنها اختلفت من مرجع إلى أخر، حيث عرفت كما يلي:

1.هي القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من الفوائد[1].

2.الدين المتعثر هو ذلك الدين الذي تتعرض شروط سداده بين البنك والعميل إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن معه القول بأن هناك احتمالات قوية لعدم سداده ولو جزئيا[2].

3.القروض المتعثرة تتضمن عدم قدرة المقترض على خدمة الدين، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ استحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منتظم) كون أن درجة مخاطر أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من قبل جهات الرقابة على البنوك في البلد المعني[3].

---

[1] صديقة بن مداني، **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية– دراسة عينية من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص البنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص15.

[2] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000، ص67.

[3] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، عمان، 2013، ص397.

4.يعرف الدين المشكوك في تحصيله أو الدين المتعثر بأنه الدين الذي يقدر البنك إسناد إلى المركز المالي للعميل، وضمانات الدين وإمكانية سداده، وأنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة، مع احتمال استهلاكها كلها أو بعضها[1].

**5. تعرف القروض المتعثرة** بأنها " قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق إما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم التمكن من الوفاء بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به "[2].

**ثانيا: مراحل القروض المصرفية المتعثرة:**

إن تعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر في عدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في المرحلة الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة، ومن هذه المراحل[3].

**الشكل رقم(2-1): مراحل تعثر القروض**

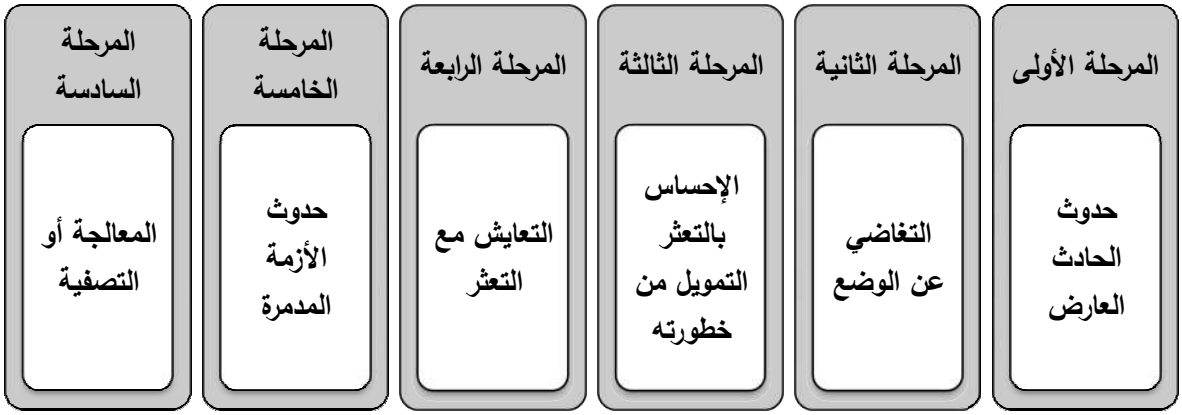


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالإعتماد على منال بوعبد الله، القروض المصريفية المتعثرة ومعالجتها، مذكرة ماجستير غير منشورة، تأمينات وبنوك، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2010، ص 31

---

[1] عادل هبال، **إشكالية القروض المتعثرة لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2012، ص46.

[2] أحمد عتيم، **الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص13.

[3] منال بوعبد الله، سهيلة بريشي، **القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، عين دفلة، 2017/2016، ص15.

**1- مرحلة حدوث العرض:**

وهو البداية الحقيقية للتعثر المالي، حيث يحدث حادث عارض (ما) ويمثل ذلك لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا استهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعا.

**2- مرحلة تجاهل الوضع القائم:**

هي المرحلة التي يدق فيها بعض خبراء البنك أو المشروع المتعثر جرس الإنذار لتنبيه القائمين على إدارة البنك والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر والرافعة إليها، إلا أن تجاهل القائمين على إدارة[1] البنك وقابلية هذا الإنذار من جانب المشروع بالاستهزاء والتحريض والتقليل من شأنه مما يدفع المنذرون إلى عدم الاستمرار في إنذارهم بل التقاضي عن الوضع الحالي وما يمثله من مخاطر مستقبلية قد تحدث أثار مدمرة على المشروع.

**3- مرحلة استمرار التعثر والتهوين من خطورته:**

وفي هذه المرحلة يزداد الوضع سوءا، ويزداد تجاهل القائمين على المشروع لخطورة الوضع، خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطانة السوء على متخذي القرار ونجاحهم في عزل وتجنب العناصر المخلصة ومن ثم تتحول المشاكل الوليدة إلى مشاكل بالغة النمو، مكتملة الأركان والجوانب، ورغم وضوح المشاكل إلا أن القائمين على إدارة البنك والمشروع لا يعطيانها الأهمية الواجبة ولا يقوموا بتغيير سياسة المشروع المالية، واتخاذ احتياطات وإجراءات علاجية مناسبة، بل الاستمرار في ذات السياسة الاتفاقية غير السليمة التي كان المشروع يسير عليها من قبل، وفي الوقت ذاته يتوسع المشروع في الإنفاق غير المخطط وغير المدروس، ويتسع نطاق الخسائر تدريجيا وتنخفض معه قدرة المشروع على مواجهتها، بل يتم تقبلها كنتاج طبيعي لتشغيل، مع إلقاء كافة التعبئة ورد جميع الأسباب إلى الظروف المحيطة هو جزء من مهام إدارة المشروع.

**4- مرحلة التعايش مع التعثر.**

وهذي المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي للحياة داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج

[1] منال بوعبد الله، سهيلة بريشي، مرجع سابق، ص16.

وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

**5- مرحلة حدوث الأزمة المدمرة:**

في هذه المرحلة تصل أخبار تعثر المشروع إلى المتعاملين معه وتبدأ عملية المطالبات المالية.

**6- مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع:**

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.[1]

**المطلب الثاني: أسباب القروض المصرفية المتعثرة:**

تعتبر الديون المتعثرة أزمة تواجه البنوك في نشاطاتها، حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، إذ تعزى أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجوعات رئيسية: [2]

**1- أسباب المتعلقة بالبنك:**

يتحمل البنك مسؤولية منح القروض ومتابعتها كذلك الإجراءات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، والقدرة على الوقاية من المخاطر إلى جانب توفير نظام محكم للضمانات وحسابات دقيقة للمخاطر، ودراية تامة بأحوال السوق والمتعاملين فيه، يمكن أن يؤدي إلى تقصير في هذه الإجراءات إلى تعثر القروض لأحد الأسباب التالية:

- أخطاء في التحليل الائتماني، أخطاء في تقدير الضمانات، اتخاذ القرار الائتماني بأقل الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية، وعدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- عدم وجود سياسة اقتراضية محكمة لدى البنك.
- عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول.
- منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة، أو تمويل شبه كامل للمشروع.
- عدم كفاية وكفاءة الموظفين النشاط الائتماني، أو سوء ظروف عمل وإدارة البنك وخبرتهم وتدريبهم.

---

[1] منال بوعبد الله، سهيلة بريشي، مرجع سابق، ص16.

[2] سمية لطفي، **انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك والنشاط الاقتصادي**، تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 18 اكتوبر 2017، ص7.

- تغلب البنك لعامل الربح على عامل المخاطرة.
- اتخاذ قرار المنح بناءا على ضغوطات تمارسها أطراف أخرى[1].
- ضعف الاتصال بين البنك والعملاء والأطراف الخارجية ذات معلومات وصلة بالمشروع الممول.
- الإقراض المترابط، أي منح القرض لمن لهم علاقات بالبنك ومجلس إدارته.
- عدم الاستعلام الدقيق عن العميل وعدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض بنك.

**2- الأسباب المتعلقة بالمقترض:**

نظرا لان المقترض سواء كان فراد أو مؤسسة هو أحد طرفي العلاقة الائتمانية فانه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط التالية:

- عدم تقدير البيانات والمعلومات الصحيحة للبنك.
- استخدام التسهيلات الائتمانية لغير الغرض الممنوحة من أجله.
- عدم توغر الكفاءات الإدارية والفنية للمقترض.
- عدم حفاظ المقترض على ضمانات البنك لديه بإهمالها وعدم صيانتها أو بيعها.
- استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل مشاريع واستثمارات ذات عائد طويل الأجل.
- عدم تنفيذ توجيهات البنك وإرشاداته ونصائحه المتعلقة بسير التمويل أو العمل الممول.
- حداثة خبرة المقترض في النشاط الذي يقوم بتمويله خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة[2].

**أسباب أخرى:** وتضمن:

- عدم اتساع نطاق الشفافية والإفصاح على المستوى الكلي وبالتالي صعوبة تحديد الاحتياجات الفعلية للأسواق.
- ضعف الرقابة على البنوك:تعتبر الرقابة على البنوك ضمن أهم أعمال التي يقوم بها البنوك المركزية، فإذا كانت أجهزة الرقابة في البنوك المركزية غير ذات كفاءة وغير مؤهلة بشكل جيد، فان قدرتها على مراقبة أوضاع البنوك تكون محدودة أو معدومة، وكلما كانت هذه الرقابة ضعيفة زادت احتمالات قيام البنوك بممارسات خاطئة مما يؤدي إلى زيادة احتمال تعثر القروض لديها.
- عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

---

[1] سمية لطفي، **انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك والنشاط الاقتصادي**، تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 18 اكتوبر 2017، ص7.

[2] فاطمة بن شنة، مرجع سابق، ص61.

- القوة القاهرة أو الأحداث المفاجأة كالحريق أو الزلزال أو أعمال العنف وتعتبر من أسباب تعثر القروض.
- ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات الفائدة.

**المطلب الثالث: أنواع القروض المتعثرة**

إن ظاهرة نعثر القروض المصرفية ليست بالظاهرة المتكاملة الصفات والخصائص التي من خلالها يتم حصر الظاهرة، لكنها تتشابه في أغرضها ومظاهرها والمؤشرات الدالة عليها والعوامل التي ساهمت في ظهورها وكذا النتائج التي يمكن أن تلحقها. غير أن لهذه الظاهرة أنواعا متعددة يجب الإلمام بها لأنها تعد من بين المؤشرات تعثر القروض ومكملة للمؤشرات السالفة الذكر، كما يمكن تصنيفها حسب الشكل التالي:

**الشكل رقم (2-2): أنواع القروض المصرفية**

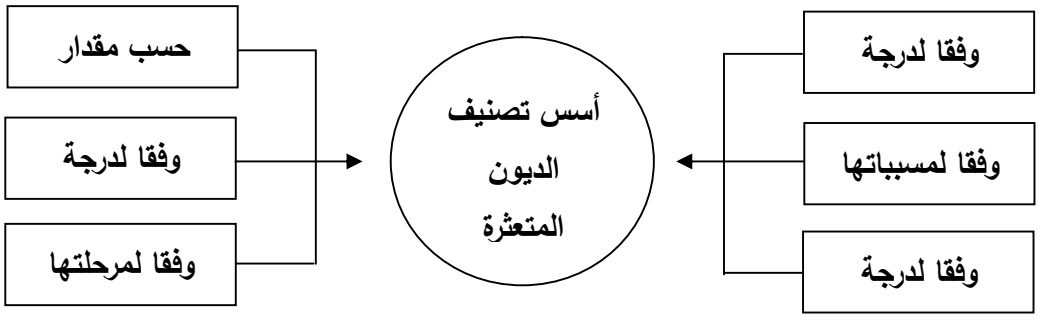


**المصدر**: محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، أسباب، العلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص60.

**1- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:**

تنقسم القروض المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين:[1]

أ. **قروض متعثرة مخططة مرحلية:** وهي قروض ذات طابع خاص معروفة مقدما والمتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات.

[1] محسن أحمد خضيري، **مرجع سابق**، ص62.

**ب. قروض متعثرة عشوائية الحدوث:** وهي تلك القروض التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ أو التحكم فيها والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده والى عدم قدرته على سداد التزاماته.

**2- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لمسبباتها:**

وفقا لهذا الأساس يتم تقسيم القروض المتعثرة إلى قسمين أساسيين:[1]

**أ. لقروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية:** وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيا سواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة أو عن عدم اهتمام والتي من بينها كالأتي:

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته.
- عدم الالتزام بالتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراقه وقتا أطول وعدم استكمال خطوط إنتاجه ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى.
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها.
- استخدام جانب كبير من رأسمال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية.
- المشاكل الإدارية والتخلف الإداري والفساد الإداري داخل المشروع والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانع للتمويل وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

**ب.القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:** وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية وهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر.

**3- تصنيف القروض المتعثرة وفقا لدرجة صدفها ومصداقيتها:**

ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع القروض المتعثرة إلى نوعين أساسيين:[2]

---

[1] وائل إبراهيم سليمان علي موسى، **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر تطويرها وتحليلها**، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص6.

[2] محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، أسباب، العلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص67.

**أ.قروض متعثرة وهمية خداعية:** وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأسمال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية نشاط إجرامي تقوم به.

**ب. قروض متعثرة حقيقية فعلية:** وفي تلك القروض التي تحدث فعلا نتيجة ليست عن عمد وتخطيط بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

**4- تصنيف القروض المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها:**

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من القروض المتعثرة هما:[1]

**أ. القروض المتعثرة العارضة:** أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لان أسبابها عارضة وبسيطة.

**ب.القروض المتعثرة الدائمة:** وهي تلك القروض التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

**5- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها:**

وفقا لهذه الأساس يتم تصنيف القروض المتعثرة إلى نوعين هما:[2]

**أ. ديون بسيطة سهلة التعامل معها:** وهذا النوع تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة، يستخدم في تمويل قصير ومتوسط الأجل، ولكن نتيجة ظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له تعثر، وبالتالي يسهل علاجه واستعادة نشاطه بعد القضاء على تلك الظروف العارضة.

---

[1] عبد محمود حميدة خلف، **إطار مقترح لتدعيم فعالية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي، المصري**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، مصر، 2002، ص152.

[2] عادل هبال، **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011، ص73

**ب.ديون متعثرة معقدة:** هذا النوع من الديون تكون في الغالب متعددة الأطراف خاصة من جانب المقترضين، أي قروض مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، ويصبح كل مقرض يطالب بإجراء معين ضد العميل، وقد تتعارض المصالح بين المقرضين وكذا نظرا لتداخل وتشابك سبابها بنتائجها فيتحول السبب إلى نتيجة والعكس، وبالتالي يحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية واقتراح حلول مناسبة.

**6- تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها:**

حيث يتم تصنيف القروض المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية:

**أ.دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:** لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسومة ولا تثير انتباه المقرضين، حيث أن مخاطرها لا تزال أولية.

**ب.دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:**حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع والجهات المقرضة بدأت تقلق حول إمكانية سداد القروض.

**ج.دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:** بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، وبلغت أوضاعه اشد السوء وعلى المحيطين به مزيدا من الاهتمام به.

**د.دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه:** حيث يتم وضع خطة تقويم المشروع المدين أو تصفيته حسب اتفاق الدائنون[1].

[1] عادل هبال، مرجع سابق، ص74.

**المبحث الثاني: أثار ومؤشرات القروض المتعثرة**

يترتب عن عملية الإقراض مخاطر عديدة ومن أخطرها التعثر المصرفي، الذي يعتبر حالة خاصة تظهر من خلال عدة مؤشرات وهذه الأخيرة تؤدي إلى أثار، حيث يستطيع البنك التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل القروض، والكشف المبكر عن القرض المتعثر يعد من أهم عمليات البنك.

**المطلب الأول: محددات تعثر القروض**

تختلف محددات تعثر القرض من دولة لأخرى لذلك تم تلخيصها في الجدول التالي:

**جدول رقم (2-1): محددات تعثر القرض من دولة الأخرى**

| البلد | محددات القروض المتعثرة |
|---|---|
| الجزائر | إذا مضت مدة سنة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، بعد القرض متعثرا |
| الولايات المتحدة الأمريكية | إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساط القرض تزيد عن 90 يوما، اعتبر القرض متعثرا. |
| كوريا الجنوبية واندونيسيا | يعتبر القرض متعثرا، إذا مضى مدة ثلاثة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق |
| الهند | إذا مضت مدة سنة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق، يعد القرض متعثرا |
| الأردن | ثم اتخاذ مدة 180 يوم على موعد تسديد أقدم قسط مستحق كحد لاعتبار القرض متعثرا وذلك إلى غاية 1999 ثم تم تخفيض المدة تدريجيا إلى 90 يوم في سنة 2002 ومن بعدها |

**المصدر:** منال بوعبد الله، القروض المصرفية المتعثرة وعلاجها، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تأمينات وبنوك جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2010، ص26

**المطلب الثاني: مؤشرات تعثر القروض المصرفية**

هناك العديد من المؤشرات السلبية لتعثر القروض المصرفية منها ما يلي:

**1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك:**

توجد العديد من المؤشرات التي تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك من خلالها يمكن الكشف مبكرا عن إمكانية تعثر القروض المصرفية، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى:

**أ. مؤشرات متعلقة بحساب المقترض لدى البنك:** أهمها:

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.
- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض من جهة واحتياجات المشروع الممول من جهة أخرى.
- التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.
- عدم الاستجابة لتخفيض المديونية عند طلب ذلك، وإظهار العميل لعدم التعاون مع البنك وصعوبة الاتصال به.
- عدم المقدرة على الإمساك بحسابات منتظمة حقيقية.
- تناقص أرصدة حسابات المقترض لدى البنك.
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة خاصة من جانب الإيداع.

**ب. مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض:** نذكر أهمها:

- ارتفاع نسبة القروض إلى رأس المال أو الموارد الذاتية.
- تكرار طلبات العميل بجدولة أقساط القرض، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد.[1]

[1] منال بوعبد الله، **القروض المصرفية المتعثرة وعلاجها**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تأمينات وبنوك جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2010، ص28

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- الاعتماد بكثرة على القروض قصيرة الأجل.
- التغيرات الملحوظة في توقيت طلبات القروض الموسمية.

**ج. المؤشرات المتعلقة بالضمانات:** أهمها:

- تراجع القيمة السوقية للضمانات.
- قيام العميل بالطلب من البنك رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة إليه.
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، الأمر الذي يشير إلى أن المقترض يريد التصرف بالضمانات العينية كالبيع، أو تقديمها كضمانات لدائنين آخرين.
- التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك[1].

**2- مؤشرات تتعلق بالبيانات المالية للمقترض:**

من وجهة نظر مصرفية يستهدف تحليل البيانات المالية إلى تحديد القدرة الاقتراضية للمؤسسة على سداد القروض في مواعيد الاستحقاق وعلى تحمل أعباء التمويل وذلك باستخدام بعض النسب ومقارنتها بالمعدلات المتعارف عليها لكل نسبة ولكل نشاط من الأنشطة المختلفة، حيث تعتبر الميزانية وبيان الإيرادات والنفقات البيانان الرئيسيان لأي منشأة، وهما يظهران الوضع المالي للشركة، لذلك فإن المشاكل التي قد يتعرض لها المقترض يمكن التعرف عليها من خلال تحليل البيانات المالية له، وفيما يلي أهم المؤشرات التي يمكن الاستدلال من خلالها على مظاهر تعثر القروض.

**3- مؤشرات أخرى:**

بالإضافة إلى المؤشرات التي يستدل عليها من خلال البيانات المالية للمقترض فإن هناك مؤشرات أخرى غير مالية يستدل من خلالها على احتمال تعثر المقترض مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بينه وبين البنك ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

- تعتبر عادات وسلوك المالكين والمسؤولين الرئيسيين عن إدارة الشركة.
- وجود مشاكل عائلية لدى المقترض.[2]

---

[1] منال بوعبد الله، **مرجع سابق**، ص28

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص245

- وجود مشاكل عمالية لدى الشركة.
- تغير طبيعة عمل الشركة أو المقترض.
- سحب علامات أو توكيلات تجارية من المقترض.
- عدم وجود خطة أو توجيه استراتيجي لدى الشركة.
- وجود إشاعات سلبية حول الشركة أو المقترض.
- رفع قيمة بوليصة التأمين الخاصة بالمقترض.
- لجوء المؤسسة المقترضة إلى تغيير الموردين أو نقل التركيز في التعامل من عميل معروف في السوق إلى عميل جديد غير معروف.

**المطلب الثالث: أثار القروض المتعثرة**

تعمل القروض المصرفية الممنوحة إلى ظهور آثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الاقتصاد ككل وعلى المستويين الجزئي والكلي.

**1- آثار التعثر الجزئية:**

تختلف هذه الآثار من طرف لآخر من أطراف العلاقة الائتمانية، ففى ما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية:

- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين وفوائده لصالح البنك الدائن.
- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ومن ثم وقوعه في براثن أزمة السيولة.
- من هنا تواجه المشروعات صعاب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل.
- نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلة والنسبية.[1][1]

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط2، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2000، ص361.

وفي النهاية يتوقف المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة والنسبية عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو ما يعني تزايد حجم الخسائر الحقيقية، ويصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيف إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي، وفي حالة وجود ضامن فإنه قد يتعرض لبعض الآثار السالفة الذكر، وعلى مستوى أقل نسبيا من حيث درجة حدتها. والشكل التالي يبين لنا كيفية تفاقم التعثر.

**الشكل رقم (2-3): الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع**

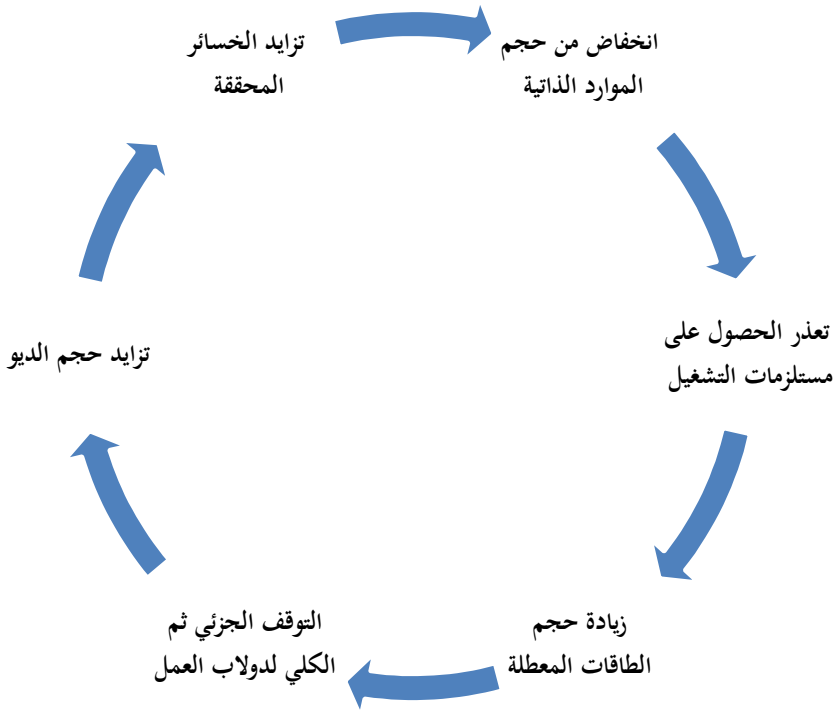


**المصدر**: شهرزاد نجعوم، **إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية- دراسة حالة BADR أم البواقي**، مذكرة ماجستير، مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2013، ص59.

وإذا تطرقنا إلى الوحدات الاقتصادية الدائنة أي إلى وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك الدائن له، ولعل من أهم هذه الآثار مايلي:

– تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على المصارف استردادها وإعادة توظيفها من جديد بتقديمها كقروض في عمليات ائتمانية أخرى، الأمر الذي يحد من عمل مضاعف الائتمان فيضعف أثره ولا تتحقق النتيجة الكاملة والمرجوة من إعماله.

– زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها عن المستوي العادي المتعارف عليه مصرفيا، ومن ثم حرمان المصارف من استخدام قدر هام من مواردها المالية، ومن ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع.

– توافر قرائن تشير إلى احتمال فقد البنك الدائن لجانب أو لكل حقوقه لدي المشروع المتعثر السداد.

– ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسئولي وإدارة الائتمان بالمصارف في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا.

– فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية مثل النيابة العامة، النيابة الإدارية المدعي العام، حيث يستغرق التحقيق والفصل في المنازعات المالية. المصرفية فترات طويلة مما قد تضيع معه فرص إعادة التأهيل الاقتصادي للمشروع المتعثر في التوقيتات المناسبة.

– ويلقي ذلك مزيدا من الأعباء المالية على هذه المشروعات نتيجة لتزايد مستحقاتها المتبادلة فيما بينها وتدني كفاءة اقتصادياتها التخصصية التشغيلية أو التسويقية، والمعلوماتية، ومن ثم تكون النتيجة وقوعها في براثن أزمة سيولة متزايدة الحدة وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه.[1]

**2– آثار التعثر الكلية:**

إن مشكلة تعثر المشروعات كانت ولا تزال لها آثار على المستوي الاقتصادي التجميعي ذلك لأن كل أو على الأقل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثرت بهذه المشكلة وعلى سبيل المثال.

**الإنتاج الكلي:** لاشك أن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدنية المتعثرة وخروجها على نحو تدريجي من حلبة الإنتاج، يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي.

بعض السلع والخدمات نتيجة لذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يسهم في تبديد جانب من الثروة القومية.[2]

---

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص363.

[2] نفس المرجع السابق، ص364

**العمالة:** يؤدي التعثر إلى الاستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية، مما يهدد السلام الاجتماعي سواء على مستوي المجتمع المحلي أو على المستوي القومي، إذا ما تعدت مشكلة البطالة حدودا معينة.

**التضخم:** تعمل ظاهرة المشروعات المتعثرة على الإخلال بالاستقرار النقدي في المجتمع، حيث أنها تدعم القوي التضخمية مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الوطنية، فيما تم تقديمه من قرض لهذه المشروعات لم يسهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي إلا في مرحلة استخدام هذا القرض الأولى، ومع التوقف عن ممارسة العملية الإنتاجية يهبط العرض الكلي، من ناحية أخرى، فإن زيادة الطلب الكلي خاصة على منتجات هذه المشروعات والمنتجات المماثلة لها، لا بد وأن تدفع الأسعار إلى أعلى.

**الاستثمار والادخار:** لعل من أهم ما يترتب على وجود مشروعات متعثرة في اقتصاد ما، تلك الآثار على القدرات الادخارية والاستثمارية، وتأثيرها على البيئة ومناخ الاستثمار ومن ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**متغيرات الموازنة العامة:** لا شك أن اختفاء المشروعات المتعثرة من حلبة الإنتاج يفقد الدولة بعض مصادر الإيرادات العامة الساندة مثل مستحقاتها من الضرائب الحالية، والحصيلة المتوقعة مستقبلا من استمرار تلك المشروعات سواء من الضرائب المباشرة أو غير المباشرة، وكذا عن التأمينات الخاصة بهذا المشروع.

**العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجية:** للتعثر الإنتاجي آثاره على كل من جانبي الميزان التجاري، ففيما يتصل بالصادرات يعني الحد من الزيادة في الإنتاج الحد من حجم الصادرات، أما الواردات فتتجه إلى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الإنتاج المحلي من تلك السلع والخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة المتوقفة كليا أو جزئيا.

ومما سبق يمكننا أن نقول أن مشكلة تعثر القروض تأتي وفق مراحل كما لها آثار سلبية على المقترض، المصرف وعلى الاقتصاد الكلي بصفة عامة، ولنتعرف جيدا على هذه المشكلة خصصنا في المبحث الموالى أسباب التي أدت إلى تعثر القروض المصرفية أيضا والمؤشرات التي تدل على حدوثها.[1]

[1] محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص365.

**المبحث الثالث: معالجة القروض المتعثرة وأهم إستراتيجياته**

بعد تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة تشخيصا مفصلا، وبعد تحليل الأسباب وتصنيفها، يمكن اقتراح حلول عملية للتقليل من هذه الظاهرة إلى درجة أن تصبح حالات شاذة. إلا أن المشكلة ما تزال قائمة، ذلك أن المشكلة لا ترتبط بالقطاع العمومي وحده، أو بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بل تحولت إلى القطاع الخاص بمختلف أشكال مؤسساته، خاصة بعد انتهاج سياسة التحرير الاقتصادي، التي أصبحت فوضى اقتصادية لا تحكمها أية ضوابط أو قواعد. وبوجه عام يمكن الإشارة إلى عدد من المخارج لحل مشكلة الديون المتعثرة، منها حلول وقائية قبل حدوث العسر المالي، وأخرى علاجية بعد حدوث التعثر.

**المطلب الأول: استراتجيات معالجة القروض المتعثرة ووسائل الحد منها**

نحاول التعرض في هذا المطلب إلى أهم الاستراتجيات معالجة القروض المتعثرة:

**أولا: استراتجيات معالجة القروض المتعثرة:**

إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات الإدارة الائتمان بشكل خاص، ولهذا فهي تضع لنفسها استراتجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذا الحالات لا بد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء المقترضين من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم. وأهم هده الاستراتيجيات نذكر:

**1- إستراتجية تتعلق بالقروض:**

إن أفضل إستراتجية للتعامل مع الديون المتعثرة، هي العمل على تفاديها من خلال صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، بحيث يتم التسديد من خلال الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح القروض، بالإضافة إلى إتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية، للتأكد من طبيعة الضمان، وذلك من خلال الإشراف الناجح على القرض، وتكمن أسس الإدارة الناجحة للقرض فيما يلي[1]:

---

(1) دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006، ص:49.

-التأكد من استغلال القرض وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من أجله منح القرض للتأكد من إمكانية التسديد. التوثيق التام للشروط القانونية والمالية والتعاقدية المتعلقة القرض. مراقبة أداء القرض بعد منحه.

- وضع نظام لحل المشاكل والمصاعب عند حدوثها. إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص ولهذا فهي تضع لنفسها استراتيجيات عمل خاصة لمواجهة مثل هذه الحالات التي لابد وأن تظهر رغم حرص إدارة الائتمان على انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم، ورغم ما تحمله القروض المتعثرة من خسائر فادحة لإدارة البنك إلا أن إدارة الائتمان قد تتصرف في بعض الحالات وأمام بعض العملاء، بحكمة ودراية وود، دون أن تصل في قرارها بمعالجة هذه الظاهرة ضد العميل، خوفا من خسارته كليا، وانطلاقا من خسارة العميل ما هي إلا خسارة جزء من الحصة السوقية التي تهتم بتكوينها إدارة البنك.

**2- استراتيجيات تتعلق بالمقترضين:**

**إستراتجية محافظة:** تبدأ بإجراءات مخلصة تجاه العملاء المتعثرين تصل إلى حد المساعدة في تقديم المشورة في اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمدها العميل، إضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من قروض جيدة لإنهاء حالة العسر المالي لدى العميل أو تخفيف شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة القرض.

**إستراتجية متشددة:** وهي الإستراتجية التي تقوم إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية إفلاس العميل خصوصا إذا ما لاحظت إدارة الائتمان أن العميل المتعثر قد أخفى عنها الكثير من المعلومات، أو أنه لم يكن صادقا في معلوماته، وأن العميل قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من أجله مما أوصلت البنك إلى حالة المخاطرة بسبب تعرضه إلى القروض المتعثرة، الأمر الذي من خلاله يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك أو المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها.[1]

[1] دعاء محمد زايدة، **مرجع سابق**، ص:49.

وبالمقارنة بين الحالتين نجد أنه في الحالة الأولى، على البنك أن يمد يد العون للخروج من التعثر، حتى يستطيع البنك أن يحافظ عن حقوقه، وأن يصلح ما يمكن إصلاحه، كل هذا بالرجوع إلى محتويات ملف الائتمان للعميل، لمعرفة موقف العميل الصحيح من هذه المشكلة، ومساعدته، أما الحالة الثانية، فهي أن يكون العميل مراوغا بقصد، لا يمكن مساعدته وبالتالي لا يمكن إنقاذه لأنه لا يعطي بيانات سليمة ودقيقة وعليه يمكن عقابه بما يراه البنك مناسبا.

**ثانيا: وسائل الحد من مخاطر القروض المتعثرة:**

يعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض المتعثرة والوقاية منها، قبل أن تتحول أموالها وحقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة، والتي تمر بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة، ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها وذلك بإتباع عدة وسائل من أهمها:

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي.
- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم، ومسايرة كل المستحقات والتطورات في العمل المصرفي.
- تطبيق مفاهيم وأسس الائتمان الجيد دون تهاون.
- المتابعة الدقيقة والمستمرة لحركة الحسابات، واستمرار نشاطها وانتظامها[1].

**المطلب الثاني: مراحل المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة**

يتبع البنك سلسلة من الإجراءات وفق مراحل متتابعة في تعاملاته مع القروض المتعثرة، قبل أن يصل إلى تسوية القروض أو طرق باب القضاء. حيث يمكن تبيان هذه

المراحل على النحو التالي:

**أولا: وصف الدين المشكوك في تحصيله:**

يستند البنك إلى مجموعة من المؤشرات في تقديراته لاحتمالية تعثر بعض القروض، ثم تصنيفها ضمن الديون المشكوك فيها، ومن أهم المؤشرات نذكر ما يلي:

- تدهور المركز المالي للعميل.

---

[1] حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص143.

- زيادة طلبات الدائنين بسداد ديونهم.
- التأخر عن سداد الدين دون مبرر.
- توقف حركة حساب العميل لمدة معينة، بداية من ثلاثة أشهر فما فوق.
- تقديم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية.
- إفلاس العميل، وفاته، هروبه إلى الخارج.

**ثانيا: تحديد أسباب التعثر:**

لتحديد موقف البنك تجاه حالة التعثر وأنجع سبل التعامل مع هذا النوع من القروض، يتوجب التحديد الدقيق لأسباب تعثر العميل والوقوف على العوامل الحقيقية وراء ذلك.

**ثالثا: قيد الدين ضمن الحسابات المشكوك في تحصيلها:**

ينشأ البنك في سجلاته حسابات جديدة خاصة بالديون المشكوك في تحصيلها، حيث يتسنى من خلالها تتبع اتجاه تطورات هذه الديون بجدية وفعالية تكفل خفضها وتزيد من احتمالية سدادها، وبزوال مسببات تعثر القرض وعودة حساب العميل المقترض لحالته الطبيعية، يمكن للهيئة المختصة بإدارة البنك أن تعيد الحساب المشكوك في تحصيله إلى الحسابات العادية[1].

**رابعا: إعداد البيانات:**

يقوم البنك بإعداد بيانات دورية حتى يتسنى له الرقابة الفعلية على الحسابات المشكوك في تحصيله، أو وضع أولويات متابعة الأهم منها، والتي تضاف إلى بيانات المركز المالي للعميل، ومن أهم البيانات التي يشملها هذا الكشف:

- الحد الخاص بالتسهيل الممنوح للعميل.
- نوع الضمان المتوفر لدى البنك وقيمته.
- بيان خاص بمقدار رأس مال الدين والفوائد المقبوضة والفوائد الموقوفة.
- إجمالي التسديدات التي قام بها العميل.

[1] فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص52.

**خامسا: تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها:**

تختلف المخصصات المرصدة لمواجهة أعباء الديون المشكوك في تحصيلها حسب كل قرض، فهي ليست واحدة لكل القروض، بل تتباين نسبها حسب درجة الخطورة المرتبطة بها، لكن القاسم المشترك بينها جميعها هو موافقة البنك المركزي على تكوينها بالقدر الذي يحدده هو لها.

**سادسا: تصنيف القروض والعملاء:**

يقوم البنك بتصنيف القروض المشكوك في تحصيلها وترتيبها في مجموعات متجانسة من حيث الحجم، درجة الخطورة، نوعية الضمانات، ووجود التدفقات النقدية. كذلك يقوم البنك بتصنيف العملاء إلى صنفين، الأول عملاء جديين متفانيين في سداد التزاماتهم، لكن ظروف طارئة وعارضة أعاقت إمكانية سدادهم لديونهم، أما الصنف الثاني فهم الذين لا توجد أصلا لديهم النية في تعجيل سداد ما عليهم من ديون.

**سابعا: وضع تصور لتسوية الدين:**

إذا ما توصل البنك إلى قناعة بإمكانية استمرار نشاط العميل، وإنعاشه بمعالجة الخلل الذي يعاني منه، فإنه يلجأ إلى إحدى إجراءات التسوية على أمل تفادي الطرفين لأدنى خسارة ممكنة، وهذه التسوية تختلف من حالة إلى أخرى، بحسب تصنيف البنك للقرض وتقديره.

**ثامنا: المفاوضات مع العميل:**

في هذه المرحلة من مراحل إجراءات محاولة البنك استرداد أمواله، أو حمايته لاستثماراته المتمثلة في القرض الممنوح[1].

حيث يقوم البنك هنا بالمفاوضات الودية والإقناع المنطقي، المبني على تعاون المقرض وتجاوب المقترض، لإيجاد حل لمشكلة التعثر. ومن هنا تبدأ المعالجة للدين المتعثر بغرض إعادة القرض إلى مساره الطبيعي.

**المطلب الثالث: طرق معالجة القروض المصرفية**

إن نقطة البداية في معالجة القروض المتعثرة، تبدأ بتحديدها، ثم تحليل المركز المالي والنقدي للعميل. وعلى ضوء ذلك التحليل يتم تقسيم حالات القروض المتعثرة إلى حالات يمكن معالجتها وأخرى ميئوس منها، وبالنسبة للحالات التي يمكن معالجتها، فإنها تمثل حالات تمر فيها المؤسسة المقترضة

[1] فريد راغب النجار، مرجع سابق، ص52.

بعسر مالي مؤقت، قد يتطلب قيام البنك بتقديم بعض المقترحات لها ومد يد المساعدة للخروج بها من الأزمة. أما بالنسبة للحالات الميئوس منها فانه يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوق البنك، والتي قد تتمثل في بيع الأصول المرهونة بل وقد يصل الأمر إلى إعلان إفلاس المؤسسة.

**الشكل رقم (2-4): معالجة القروض المتعثرة**

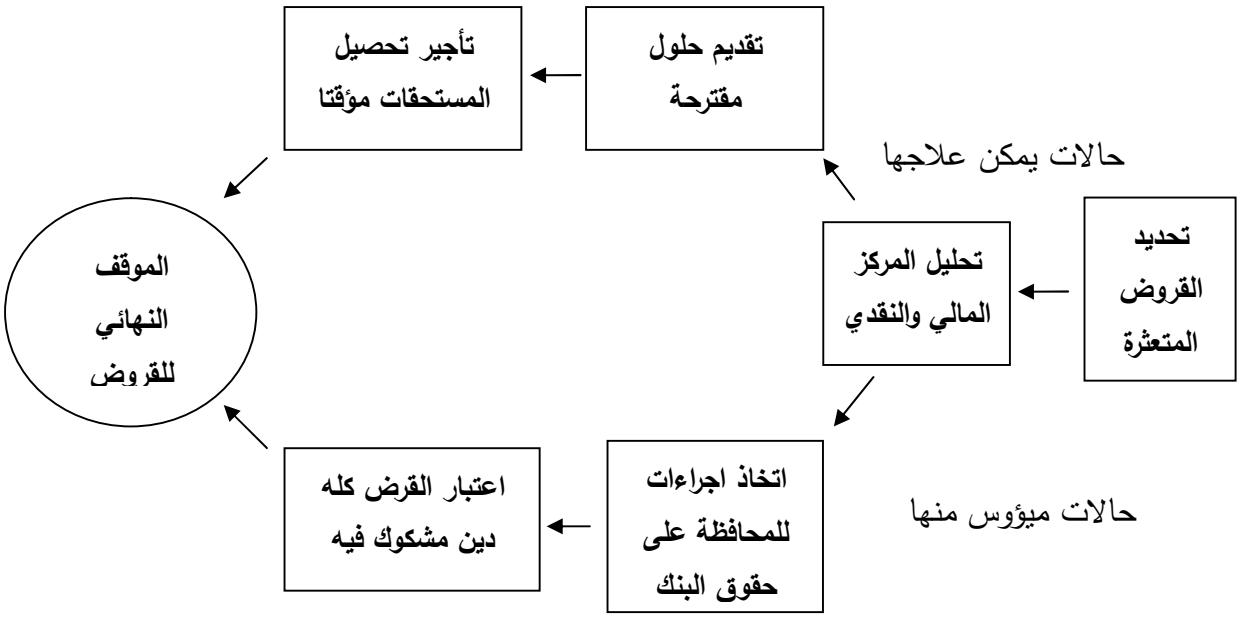


**المصدر**: منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص246.

أما بالنسبة لطرق علاج القروض المتعثرة فتختلف تبعا لاختلاف الظروف سواء المتعلقة بالبنك أو المقترض، ومن الأهمية بمكان التعرف على الأسباب التي أدت إلى اعتبار القرض متعثرا، لأن معرفة ذلك سيساعد على وضع الحلول المناسبة والتعامل مع القروض المتعثرة ليس أمرا سهلا، بل عمل يكتنفه كثير من الصعاب ويعتمد إلى حد كبير على الخبرة والحاسة الائتمانية، للتفرقة بين كل حالة ائتمانية متعثرة وأخرى، وبين الإجراء المتعين اتخاذه أمامها خاصة أن كل قرار يتخذه البنك قد يكون موضع مساءلة وتحقيق واستجواب جهات رقابية مختلفة، وان يكون متخذ القرار فيه على يقظة وإحاطة بان هدف هذا القرار تفادي ضياع أموال البنك أو تجمدها. ويتم التعامل مع القروض المتعثرة بالاختبار بين أحد البدائل التالية:

**أولا: تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه حتى يتمكن من السداد:**

تعتمد معالجة القروض المتعثرة من خلال هذا البديل على ثلاث مراحل أساسية، لمواجهة القرض المتعثر لدي عميل لا يكون له يد في مسألة إعساره، بل يرجع الإعسار إلى ظروف طارئة وهذه المراحل هي:

- **أسلوب تعويم العميل (المشروع المتعثر):**

يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء نتيجة لظروف استثنائية طارئة، يكون لها تأثير على قدرة العميل على السداد، وبالتالي تصبح لديه صعوبة للخروج من هذه الأزمة دون الحصول على مساندة أو دعم من البنك، لإنقاذه واستمرار نشاطه ومن ثم العودة من جديد إلى السداد.

وتعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة القروض المتعثرة، وتتمثل في قيام البنك بمنح العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح، يتم عن طريقها تأجيل سداد القرض وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات كما قد تتضمن عملية التعويم إما: إعادة جدولة القرض أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن جزء من القرض، وكل حالة من هذه الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه في المستقبل من معاودة النشاط واستعادة قدرته على سداد القرض المتعثر[1].

- **أسلوب انتشال العميل:**

في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الإجراءات إلى أن يتم من خلالها التدخل المباشر وغير المباشر في إدارة نشاط العميل، طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل، تعمل على تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجية للشركة، بحيث تغطي إيراداتها تكاليفها وتحقق فائضة مناسبة، وفي هذا يمكن للبنك تحويل جزء هام من المديونية أو كامل المديونية إلى مساهمة في رأس المال ويصبح البنك شريكا كاملا للعميل.

كما يقوم البنك في هذه المرحلة بتقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل والتي تتناول النواحي الآتية:

-ترشيد تكلفة الإنتاج لدى المشروع، عن طريق التخفيف من التالف والعادم والراكد، والإنتاج المعيب لديه ومن المخزون من السلع التامة الصنع، وغلق بعض الوحدات الإنتاجية ذات التكلفة المرتفعة.

---

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص336.

-زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها خاصة من الوحدات الإنتاجية التي لا تحقق أرباحا، بل تعرض للخسائر واستغلال الطاقات العاطلة بتأجيرها للغير كمساعدات عمل أو كمخازن أو أدوات نقل ومواصلات أو طاقة بيعيه... إلخ.

- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحتهم المؤسسة المقترضة ائتمانا أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة.

- تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل والخدمات التي يقدمها عن طريق إقناع دائني المشروع بالحصول على جزء من دينهم حصة سلعية وخدمية، وفي الوقت ذاته قيام البنك بتقديم المشورة والنصائح للعميل في مجال تنشيط المبيعات وإيجاد عملاء جدد وأسواق جديدة مربحة له.

- وعليه تنتهي هذه المرحلة بإحداث التوازن بين إيرادات المشروع وتكاليفه أي بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة

- **أسلوب إنعاش العميل:**

وتمثل أهم المراحل التي بموجبها يتم تحويل العميل أو المشروع من عميل متعثر إلى عميل غير متعثر أي يستعيد نشاطه ويعمل بكامل طاقته، ويتم إنعاش العميل من خلال منحه قروض جديدة وبشروط ميسرة لتمكينه من إعادة نشاطه إلى حالته الطبيعية بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة الدورية، وتمويل رأس المال العامل بشكل مناسب يتوافق مع الظروف القائمة في السوق، ولتحقيق هذه المرحلة يجب توفر مجموعة من الشروط، نذكر من أهمها:

- أن تكون مرحلة الركود والكساد في الدورة الاقتصادية التي سببت الإعسار للعميل، قد قاربت على الانتهاء إن لم تكن قد انتهت فعلا، أو أن سبب الاضطراب المفاجئ الذي حدث للعميل قد تم معالجته.

- أن تكون الظروف المستقبلية والحاضرة أيضا تشير إلى توافر سوق مناسب للعميل يستوعب منتجاته من السلع والخدمات التي يطرحها.

- أن تكون للعميل الرغبة والإصرار في تجاوز الأزمة ولديه الطموح والاستعداد التام لتحمل الجهد والتكلفة والمخاطر التي يتضمنها قرار توسعه، وأن معاملات البنك الماضية قد أيدت هذه الحقائق.

-أن يكون العائد أو مردودية الاستثمار أعلى من معدل الفائدة الذي سيطبقه البنك على التسهيلات الممنوحة للعميل حتى يكون هناك فائض كافي للعميل لسداد التزاماته القائمة.

- أن يكون حجم الائتمان الجديد والمطلوب منحه مناسبة، ولا يزيد عن المبلغ الأصلي، أو عن أصول الشركة المقترضة الحالية أو عن حقوق أصحاب المشروع. وأن منح هذا الائتمان سوف يعجل ويحقق

– للبنك استرداد أمواله وقروضه الأصلية وفوائدها بالإضافة إلى الائتمان الممنوح.

– أن يكون هناك بديل آخر للبنك، مثل عدم وجود مستثمرين آخرين أو شركات منافسة لديها الرغبة والقدرة والاستعداد للتعاون والاندماج أو شراء الشركة المقترضة وسداد الالتزامات المستحقة عليها للغير.

**ثانيا: جدولة ديون العميل المتعثر:**

إن لجدولة الديون أهمية خاصة في معالجة القروض المتعثرة، التي تعني منح تسهيلات للعميل المقترض وإعطائه الفرصة لإعادة تنظيم أعماله ليتمكن من استئناف نشاطه وحيويته وتحقيق عائد مناسب يكفي السداد ديونه وأعبائها وتتم إجراءات إعادة الجدولة على النحو التالي:

**تقدم العميل بطلب إعادة الجدولة:** وفي هذا الطلب يعرض العميل الظروف الخاصة التي يمر بها ومدى قدرته على التغلب عليها، ويستعرض أسباب إعساره والوسائل المناسبة التي يراها للخروج من الإعسار واقتراحاته بشأن إعادة الجدولة وما يمكن له دفعه للبنك مقابل قبوله إعادة جدولة ديونه.

**دراسة وفحص طلب العميل:** يقوم البنك بدراسة الطلب المقدم من العميل وإجراء الاستعلام عن مدى صدق وسلامة البيانات الواردة بالطلب الخاص بإعادة الجدولة. كما يدرس البنك أيضا الشروط التي يمكن تخفيفها على العميل وعلى القروض الممنوحة له، بحيث تحل محل الشروط التي أصبحت صعبة أو غير المناسبة التي سبق إقراضه بها، وعلى هذا فإن إعادة الجدولة تشتمل على كل من أصل القرض وفوائده المتراكمة والتي لم يتم سدادها من طرف العميل، وتقوم البنوك مرغمة وذلك لتفادي خسائر أكبر قد تصل إلى إجمالي قيمة القرض وفوائده.

**إعداد بدائل مقترحة لإعادة جدولة القرض:** بناءا على الدراسة التي يجريها البنك للطلب وتأكده من صحة ودقة ما أدلى به العميل، يقوم بوضع عدة بدائل مقترحة كمشاريع لإعادة الجدولة، ومن أهم البدائل التي تطرح في هذا الشأن ما يلي:

– قيام العميل بالتنازل عن ملكية أصل من الأصول للبنك ليقوم البنك ببيعه لتخفيض مبلغ المديونية القائمة بالقدر الذي يجعل مبلغ القرض يتناسب مع قدرة العميل على السداد.

–زيادة مبلغ الفوائد على أصل القرض مع منح العميل فترة سماح مناسبة ليقوم خلالها بتعديل وتغيير خطوط إنتاجه واستئناف نشاطه من جديد لتحقيق عائد مناسب يكفي لسداد التزاماته تجاه البنك.

–إصدار العميل لحصة جديدة من الأسهم وبعد تغطيتها يحولها للبنك مقابل جزء من المديونية يتنازل عنها البنك، ويصبح البنك بهذه الخطوة شريكة للعميل للحفاظ على حقوقه.

**التفاوض مع العميل:** يتم خلال التفاوض الوقوف على مدى صدق وموضوعية البيانات، التي أمكن جمعها عن العميل ليتم الاتفاق على خطة إعادة الجدولة، يتم إرسالها إلى الشؤون القانونية لمراجعتها تمهيدا لتوقيعها من الطرفين بعد إقرارها.

**الصياغة النهائية لعقد جدولة الدين:** بعد الوصول إلى الصياغة النهائية يتم توقيعها وتنفيذها وفقا للشروط الواردة بها، وعلى البنك متابعة هذا الاتفاق بجدية ودقة، للتأكد من التزام العميل بما تعاقد عليه مع البنك.

**ثالثا: دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى:**

تعد عملية الدمج من أهم طرق التعامل مع المشروع المتعثر خاصة إذا كانت أسباب تعثره ترجع إلى صغر حجمه أو عدم تشغيله بالحجم الاقتصادي للإنتاج، وعليه فإن إدماجه مع المشروعات الأخرى المماثلة تجعله من الكبر بحيث يستفيد من وفورات الحجم الكبير التي تمكنه من إنتاج سلع أكثر بتكلفة أقل، ومن ثم زيادة هوامش الربح وزيادة قدرة المشروع على بيع منتجاته بأسعار أكثر تنافسية من السوق المحلي والأسواق الدولية حيث تتم عمليات الدمج بعدة طرق نذكر منها ما يلي:

- الابتلاع للوحدات والفروع والخطوط الإنتاجية.
- الامتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.
- المزج الفوري وتشكيل كيان جديد.

**رابعا: تصفية العميل المتعثر:**

يعد هذا البديل من أقسى البدائل وأشدها حساسية بالنسبة للبنك، لما يتضمنه من المخاطر التي قد يهدد سمعة البنك واستقراره ومعدل نموه في السوق المصرفي، حيث تلجأ إليه البنوك كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل في معالجة المشروع المتعثر.

**الخلاصة:**

لقد تم في هذا الفصل تحديد مفهوم لأهم واخطر مشكلة قد تواجهها البنوك التجارية، وهي تعثر القروض المصرفية وأسبابها التي تعود لأحد الأطراف، البنك أو المقترض أو العوامل الخارجة عن نطاق كل من البنك والمقترض (العميل) كما تضمن هذا الفصل مراحل التعثر المالي والمؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بسير القرض نحو التعثر ولهذا وجب على البنك أن يدرس هذه المشكلة من كل جوانبها حتى يتمكن من تفادي حدوث أي أزمة تعيق نشاطه المصرفي لأنه من الضروري الاهتمام بالطرق الوقائية لتفادي خطر هذه المشكلة، والتوصل للطرق العلاجية لها للتخفيف منها قدر الإمكان وبأقل الخسائر الممكنة.

# الفصل الثالث

## واقع إدارة المخاطر الإئتمانية في التقليل من القروض المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة

**تمهيد:**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك وذلك لدوره في التنمية الاقتصادّية، من خلال العمليات التي يقوم بها كتقديم القروض وترقية الاستثمارات، كذلك تنفيذ مخطّطات التنمية الريفية ذلك لأّن دور البنك الأساسي هو ترقية القطاع الفلاحي ومن خلال التربّص الذي قمنا به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة المسيلة) كان الهدف من وراءه مقارنة الجانب الّنظري المتحّصل عليه مع الواقع العملي به، وهو ما سنراه من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** لمحة عامة عن مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**المبحث الثاني:** سياسة الاقتراض بتك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة– بسكرة–

**المبحث الثالث:** معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –بسكرة–.

**المبحث الأول : لمحة عامة عن مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية .**

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من وسائل سياسة الحكومة، والتي تساهم في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، كما يعدُ من البنوك الأكثر انتشاراً على مستوى الوطن، وهو يحتوي على وكالات وفروع مكثفة، وذلك لتقريب مصالح البنك من مختلف المستفيدين منه.

انطلاقا من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي، وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره تم إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل القطاع ألفلاحي ( كان هذا في البداية) لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إرسائها منذ الاستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا في جميع الولايات على الإطلاق.

**المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR –**

في السابق وقبل نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية كان البنك الوطني الجزائري (BNA) هو المسؤول عن القطاع الفلاحي، وحين وصلت الحاجات والنشاطات للقطاع إلى ما يقارب 90 % وأصبح عاجزا عن تلبيتها ولهذا كان من الضروري إنشاء بنك أخر يكلف بهذه المهمة. فتم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو مؤسسة مالية وطنية تأسس بموجب مرسوم 106/82 المؤرخ في: 13 مارس 1982 م الموافق لـ: 17 جمادى الأولى 1402 هـ، برأس مال يقدر بـ: 1 مليار دينار جزائري و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائر(BNA) . حيث جاء بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. وأسندت له مهمة تطوير القطاع ألفلاحي والعالم الريفي بصفة عامة والحرف اليدوية وكذا الصناعات الزراعية، وكل المهن الحرة والمنشات الخاصة المتواجدة في الريف آيا كان نوع نشاطها وهذا في بداية مشواره. أما الآن فبالإضافة إلى المهمة السابقة يعمل على تمويل القطاع التجاري والمؤسسات الصغيرة و المتوسط.[1]

[1] بناء على المعلومات مقدمة من البنك.

وتعتبر ولاية بسكرة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر، لذا فان إنعاش الفلاحة فيها لن يكون إلا بعمليات تمويل كبيرة تتولى الدولة توفيرها. وهذا ما يترجمه تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببسكرة والذي يقع مقره بشارع ابن باديس بمدينة بسكرة، ويشرف على 9 وكالات تضم الدوائر التالية: بسكرة، قمار، الوادي، المغير، الدبيلة، أولاد جلال، طولقة، سيدي عقبة، جامعة، وكل وكالة من هذه الوكالات لها صلاحية محددة، فهي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي والتجاري والحرفي التابع للدائرة.

وقد عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة تطورات في مجال نشاطه وهذا بغية تحسين نوعية الخدمات والعروض المقدمة للزبائن ويمكن إيجازها في عدة مراحل.

-**المرحلة الأولى (1982-1989م)**: ركز البنك على توسيع فروعه داخل التراب الوطني خاصة المناطق الزراعية فنشا العديد من الوكالات لتمويل قطاع الزراعة. وامتازت هذه المرحلة بتخصص البنوك لذلك اقتصر عمل البنك على تمويل القطاعات ذات الأنشطة الفلاحية.

-**المرحلة الثانية (1990-1999)**: بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية تخصص كل بنك في نشاط معين. وسعت نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتشمل مجالات أخرى متعددة، كالصناعة، التجارة والخدمات دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه به علاقة متميزة. إما في المجال التقني فكانت هذه المرحلة أهم مرحلة تميزت بإدخال تكنولوجية إعلام ألي متطورة تهدف إلى تسهيل تداول العمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن).

-**المرحلة الثالثة ما بعد 1999**: تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي والفعال للبنوك العمومية لبعث نشاط جديد فيما يتعلق بمجالات الاستثمارات المربحة، وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها يساير قواعد اقتصاد السوق. وفي هذا الصدد رفع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى حد كبير من القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وكذا المؤسسات المصغرة وفي شتى مجالات النشاط الاقتصادي إضافة إلى رفعه لمستوى مساعداته للقطاع الفلاحي وفروعه المختلفة.

ولهذه الأسباب عمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى وضع برامج فعلية ترتكز خاصة على عصرنة وتحسين الخدمات، وكذا إحداث تطهير في ميادين المحاسبة والمالية مما نتج عنه عدة نتائج ايجابية من بينها إعادة النظر وقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية الخاصة بملفات القروض.

- **تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR ):**

يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة، وهدفها تكوين رأس المال الثابت، أوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته، بدءا بتدعيم فروعه على مستوى التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 الى296 وكالة، منها 06 رئيسية و31 فرع، أما في يومنا هذا فشبكته تضم أكثر من 300 وكالة موزعة على 40 فرع محلي في مختلف ولايات التراب الوطني ويضم أيضا 21 مديرية مركزية و05 وكالات عدد العمال والإطارات التي تعمل على مستوى هياكله المركزية والإقليمية والمحلية لا تتجاوز 7000 فرد، ويبلغ رأس ماله حاليا 33 مليار دينار جزائري وهذا ما يفسر تطوره، يتواجد مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة، 17 نهج العقيد عميروش، صندوق بريد 544 الجزائر.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك لطبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية و688 عالميا من أصل 4100 بنك مصنف.

**المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

يلجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عالي من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة، تحظى بثقة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.[1]

**أولا– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- إنتاج خدمات مصرفية جديدة، مع تطوير المنتجات والخدمات القائمة.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.

[1] بناء على معلومات مقدمة من البنك.

- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

وفي إطار سياسة والقروض يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـــــ:

- تطوير قدرات تحليل المخاطر.
- إعادة تنظيم إدارة القروض.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة تتماشى وتكلفة الموارد.

**ثانيا– أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك في المدى القصير والمتوسط ما يلي:

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- حسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع العملاء.
- الحصول على اكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية.
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جمع الموارد.
- المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.
- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن.
- تطوير المنتجات الغذائية الزراعية، الصناعية وكذا مساعدة الفلاحين في ترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية لدعم المهن الحرة.

**المطلب الثالث: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية والهيكل التنظيمي**

هناك مجموعة من المبادئ يتبعها البنك لكي يستمر نشاطه وينجح نذكر منها:

**أولا: المبادئ العامة التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

1. **مبدأ حسن المعاملة** :حيث يحرص البنك على توفير المعاملة الحسنة القائمة على الإحترام المتبادل بغرض إشعار المتعاملين بالاطمئنان وكذا تبسط وتسهيل المعاملات كالإيداع، السحب، الإقراض، طلب المعلومات وغيرها من الخدمات.

2. **مبدأ الشفافية** :يعمل البنك جاهدا على توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة والآنية للزبون حتى يكون على علم بالتغيرات ذات التأثير المباشر على مجال الخدمة المعينة وذلك عملا بشعار البنك حسن الإطلاع يمكن حسن الأداء.
3. **مبدأ الضمان** :يضمن البنك للمتعاملين معه حقوقهم وخاصة المودعين منهم ،وذلك لأن البنك يستعمل هذه الودائع ضمن نشاطه الاقراضي مما يوجب حرصه على إستعادة ما تم إقراضه وذلك لا يتأثر إلا من خلال قبض رهونات عينية وأخرى كتابية تمكن البنك من إستعادة أمواله.
4. **مبدأ مواجهة خطر السيولة** :يحتفظ البنك دائما بنقدية تمكنه من تخطي كل العواقب التي قد تعترضه ومواجهة طلبات السحب بكل أنواعها وكذا عدم تفويت الفرص التي قد تظهر في السوق وكسب زبائن جدد.
5. **مبدأ الثقة** :إنتقديم المقترض للضمانات المطلوبة يخلف نوعا من الثقة لدى البنك بأن أمواله سوف تعود إليه كما أن المودعين إذا إطمأنوا على ودائعهم كان ذلك عاملا أساسيا في كسب ثقتهم مما يسهم في إبقاء ودائعهم لدى البنك بل وزيادتها.
6. **مبدأ تسير الخزينة**:حيث يقوم البنك بالسهر على حسن سير خزينته من خلال الإبقاء على نسبة معينة من الأموال بغرض تغطية حسابات المتعاملين فيما يعمل البنك على إرسال الفائض إلى خزينة البنك المركزي وذلك من باب الحفاظ على الأموال.

**ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

يعد الهيكل التنظيمي أحد الدعامات الأساسية لتكوين المنشات المالية ولهذا فانه من الضروري القيام بتحليل مكونات الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية "BADR"، وهو كالتالي:

1. **رئيس مجلس الإدارة:** منتخب من طرف مجلس الإدارة في حد ذاته.
2. **مدير عام لتسيير البنك:** يتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الإدارة.
3. **نائب المدير:** وفي بعض الأحيان يوجد أكثر من نائب .
4. **النائب الأول:** يقوم بمراقبة ومتابعة كل عمليات منح القروض أو الالتزامات المصرفية وله مدراء مركزيين:

- مدير خاص بتمويل القطاع الخاص.
- مدير خاص بتمويل القطاع العام.
- مدير خاص بتمويل القطاع الفلاحي.

- مدير مركزي للعمليات المصرفية الخارجية خاصة بالعملة الصعبة.

5 النائب الثاني: يقوم بمراقبة الشؤون والأشغال الإدارية الخاصة بالبنك وله مدراء مركزيين:

- مدير الشؤون الإدارية.
- مدير الوسائل العامة.
- مدير التكوين.
- مدير المستخدمين.

**الشكل رقم (1):** الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفي « BADR ».

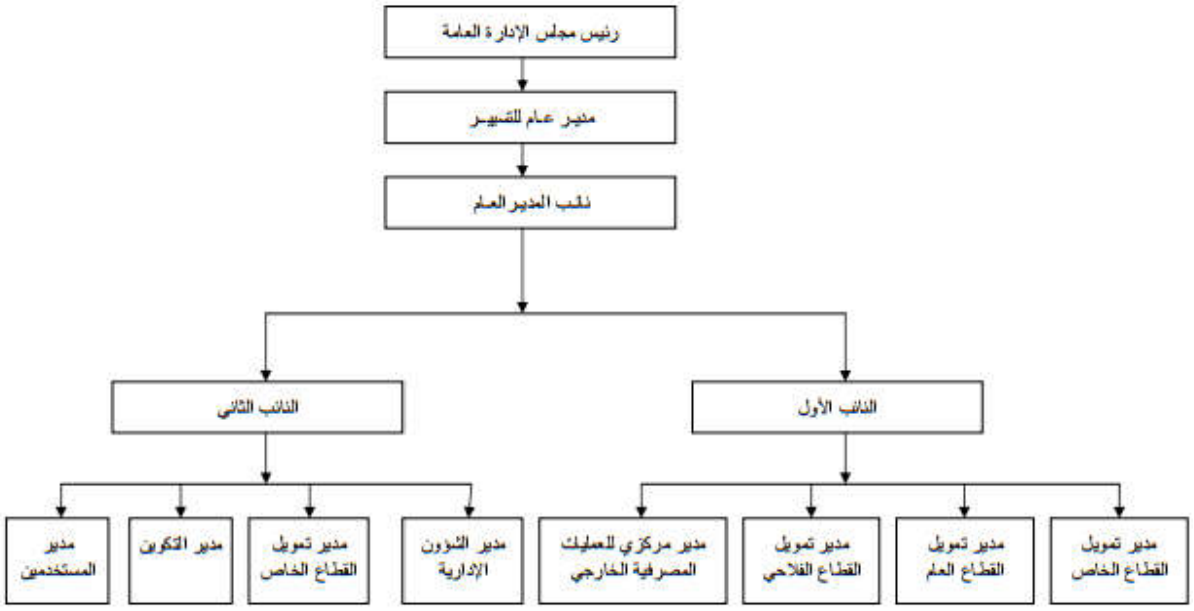


**المصدر**: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

**المبحث الثاني: سياسة الاقتراض بتك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة- بسكرة-**

نظرا لأهمية القروض بالنسبة للبنوك، يمسح بنك الفلاحة والتنمية الريفية للسياسة الافتراضية أهمية خاصة وذلك نظرا لما يترتب عليها من فوائد و أرباح، والتي يسعى إلى تجنبها من خلال الاستثمارات التي يقوم بها وخاصة ما إذا كانت هذه القروض مضمونة، لذا سنتعرف على السياسية الافتراضية لبنك الناجحة والتنمية الريفية من خلال.

**المطلب الأول: شروط وأنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

**أولا: شروط القرض بيك الفلاحة والتنمية الريفية**

إن وكالة بسكرة تقوم على شروط عامة وخاصة للقرض نذكر منها:

**1- الشروط الخاصة للقرض:**

- نوع القرض: يكون على حسب نشاط العميل ( قرض استغلال أو فرض استثمار ).
- **مبلغ القرض:** تمنح البنك العميل مبلغ حسب ما جاء في الاتفاقية بينهم.
- النسبة (المعمول بها )، مدة الاستعمال ، مدة الامتلاك، عملية السياحة.

**صحة العقد:** تاريخ روسية القرض المؤرخ بتاريخ ... تحت رقم ...

- **الضمانات الاحتياطات الحاضرة:** الرهن العقاري لقطعتي أرض، المساهمة الشخصية، تعهد والتزام موثق وتأمين العتاد والمعدات لفائدة البنات، اتفاقية القرض+إمضاء سندات لأمر، شهادات جبائية وشبه حبائية خالية من الديون.
- **الضمانات الاحتياطات غير الحاضرة:** الاكتتاب في صندوق الضمان الفلاحي FGA، الرهن الحيازي للعتاد لفائدة البنك+وضع علامة مرهون على البطاقة الرمادية، التأمين الشامل على الأخطار مع إضافة ملحق لصالح البنك طيلة مدة القرض.

**2- الشرط العامة للقرض:**

-مبلغ القرض وموضوع القرض ومدة الفرق تتحدد حسب الاتفاقية والمبين في الشروط خاصة.

-تحدد نسبة الفائدة المتغيرة المتكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دورها وفقا للشروط السارية بالإضافة للنسبية المحددة في الشروط الخاصة ويتم إخطار المقترض بكل تعديل، كما يصرح المقترض بقبول هذا التعديل دون تحفظ.

-تقع جميع الرسوم والعملات المرتبطة بمنح واستعمال الفرض على عاتق المقترض بالإضافة إلى تلك الأخرى التي تحدد حسب النصوص التشريعية والتنظيمية.

-يستعمل القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقاسيم بيانات اعتمادها من طرف البنك بالإمضاء على السندات الأمر.

-يجب على المقترض أن يسدد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة.

-إلزامية تقديم ضمانات للوكالة ليتم الاستلام الفعلي للقرض.

- إلزامية تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، ووثائق الحسابات والملحقات وكذا تقرير محافظ الحسابات.

- تحدد نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول في الشروط الخاصة للقرض.

**ثانيا: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أنواع قروض يقوم بتقديمها للعملاء نذكر منها:

**1- قروض الاستغلال:**

**1-1: قرض الرفيق:** هو قرض موسمي مدته 12 شهر بدون فوائد وفوائده تتكفل بها الدولة يمكن تحديد القرض إذا سدد المستفيد قرضه في آجاله وهو قرض قصير الأجل يوجه للفلاحين، والغرض من القرض: شراء بذور، شتلات، أسمدة، مواد معالجة، أغذية حيوانات كل الأصناف.

**2-1: قرض الرفيق للتصدير:** مدته عام موجه للمصدرين مثل التمور، المواد الغذائية، والضمان هنا هو رهن الأرض وتأمين الآلات التي أخذها المرة الأولى في القرض تصبح ضمانا للبنك والكمبيالات.

**3-1 قرض الاعتماد الايجاري:** موجه للفلاحين في إطار اقتناء معدات فلاحيه مثل: جرار... الخ، بدون فوائد، الدولة تدعم بالنصف و البنك بالنصف الآخر مدته 7 سنوات.

**2- قروض الاستثمار:**

**1-2: التمويل الثلاثي:** البنك والمؤسسية يمولا للطرف الآخر مثل: لونسانج، لكناك، المبلغ مليار بدون فوائد الدولة، تتكفل بالفوائد ومدة القرض هي 8 سنوات، عامين مدة سماح 5 سنوات المتبقية يتم فيها تسديد الدين والضمانات التي تتعلق بهذا النوع من القرض، هناك مجموعة من الضمانات نذكر منها:

-إذا كان القرض عبارة عن آلات، الرهن الحيازي للآلات هو الضمان، إذا كانت سيارة أي أن الآلة تتحرك الرهن هذا هو البطاقة الرمادية ترجع على اسم البنك أي تصبح مرهونة للبنك.

-**صندوق التأمين الوطني:** إذ لم يسدد الشخص القرض يتولى هذا الصندوق تامين الشامل للعتاد مع تجديد كل عام خلال فترة القرض والكمبيالة أيضا يتم المتابعة بها إذا لم يسدد القرض

**2-2 قرض التحدي:** هو قرص استثمار مدعم ب 5 سنوات الأولى ب 100 ونسبة الفوائد 0 مناطق الجنوب ومناطق الشمال 3 سنوات يأخذ القرض حسب النشاط الذي يزاوله مدته 7 سنوات عامين مدة سماح و 5 سنوات استهلاك القرض وواحد مليار لكل هكتار عندما يفوق 10 هكتارات يعطونه 10 مليار سنتيم.

- والعناصر التي تتضمن في هذا النوع من القرض .
- استعمال البيوت البلاستيكية.
- بناء اسطبل حيوانات.
- تطوير الرعي الفلاحي.
- تربية الأغنام ، الأبقار.

**المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي يواجهها بنك الفلاحة وكيفية الحد منها**

يواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنواع متعلقة بالمقرض وأخرى بالمقترض ويحاول مواجهتها من خلال مجموعة من الإجراءات التي سنتطرق إليها فيما يلي:

**أولا: أنواع مخاطر القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية**

مخاطر التي يتعرض لها بنك الفلاحة والتنمية الريفية متعددة نذكر منها:

1- **مخاطر متعلقة بالمقترض:** والمتمثلة في النقاط التالية:

- تصرفات سيئة للمقترض واستعمال طرق احتمالية مثلا كتقديم بضاعة فاسدة كضمان، تقديم كمبيالة مزورة.
- مخاطر متعلقة بالسلوك الاجتماعي: ونقصد به الأسلوب المتبع في الإنفاق، فهذه التصرفات الشخصية تؤثر على النشاط المهني وتسبب صعوبات مالية .

-مخاطر ناجمة عن المشكلات التي يمكن أن تحدث داخل المؤسسة المقترضة كالخلافات بين الشركاء.

- مخاطر المركز المالي للمقترض الذي يكون جد مضطرب أو متجه نحو الأسوء.
- مخاطر الحوادث والمخاطر المادية الأخرى سواء كان سببها من داخل المؤسسة أو خارجها.

**2- مخاطر متعلقة بالمقرض**

تتمثل في الأخطاء المحتملة عند التحليل أو عند طلب الضمانات وكذا الأخطاء عند متابعة تطورات الخطر المالي للمؤسسة طيلة فترة القرض والمحافظة على قيمة الضمانات، وباعتبارها مؤسسة فهي في مواجهة مع متنافسين على اختلاف حجمهم في السوق و يتحدد الخطر من خلال نظام الداخلي للبنك في اتخاذ القرارات من خلال:

-تدقيق الهيكل االتنظيمي، قوانين داخلية، تحويل الصلاحيات والمراقبة.

-تحديد وسائل متابعة عمليات القرض التي تقوم سواء من جانب نوعية معالجة الملفات أو أخذ الضمانات اللازمة والمحافظة على قيمتها، أو من جانب متابعة ومراقبة تطورات الزبون.

**3-مخاطر متعلقة بالمحيط:** وهي ناجمة عن ظروف المحيط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وكذا القيود التنظيمية المتعلقة بهذه الظروف المتغيرة معها، سواء تعلق الأمر بالمخاطر على المؤسسة أو على البنك يبقي المحيط يؤثر وبشكل غير مباشر.

**ثانيا: كيفية مواجهة الوكالة المخاطر القرض**

تواجه الوكالة المخاطر التي تتعرض إليها من خلال قيامها بمجموعة من الإجراءات وكذا طلب ضمانات:

**1-الإجراءات المتخذة لتفادي المخاطر**

-تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية الجهاز العملية في يد شخص واحد.

- وضع تنظيم داخلي يسهل اكتشاف المخاطر والتلاعبات.

-قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.

- متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق دينه وتطور وضعه.

النصح والإرشاد على الزبون عند ملاحظة بوادر.

2- **الضمانات المطلوبة**

**ضمانات عينية:** تتمثل في رهن الممتلكات الخاصة من حلي أو محلات أو عقارات شرط أن تكون قيمتها أكبر من قيمة القرض الممنوح وهذه الضمانات في الأحسن في حالة قروض متوسطة وطويلة الأجل.

**ضمانات شخصية:** تتمثل أساسا في الكفالة والضمان الاحتياطي، بالإضافة إلى تأمينات التي لا تعتبر ضمانات فعلية، بل هي ضمانات إضافية لأن استحقاقها يكون بعد وقوع الخطر المؤمن ضده.

**المطلب الثالث: مكونات ملف القرض**

يتكون ملف القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية–BADR–بسكرة من العناصر التالية:

**أولا: مكونات ملف قرض الإستغلال:** يشمل ما يلي:

1) **يتكون ملف قرض الرفيق** من:
   - طلب خطي من طرف الزبون.
   - عقد الملكية.
   - نسخة ن شهادة السجل التجاري.
   - بطاقة العلاج.
   - الفواتير الكلية.
   - دراسة اقتصادية للميزانية.
   - عدم الديون من: CASNOS, CNMA, CNA .
2) **يتكون ملف قرض التحدي**:يتكون من:
   - طلب خطي للقرض.
   - شهادة ميلاد.
   - عقد الملكية، (عقد الامتياز).
   - رخصة البناء.
   - الإعتماد الصحي للإسطبل من مديرية المصالح الفلاحية.
3) **يتكون ملف قرض الرفيق للتصدير**:يتكون من:
   - طلب تمويل.
   - 3 ميزانيات الأخيرة للضرائب.
   - وضعية المحاسبة المتوسطةTCR.
   - الميزانية العمومية المتوقعة.
   - جدول التصدير.
   - فواتير التصدير.
   - عدم المديونية من: Extraitderôle+ CASNOS+ CNAS

حالة المخزونات والمستحقات.

**ثانيا: ملف قرض إستثماري:** يتكون ملف القرض من:

- طلب خطى للقرض.
- عقد ملكية.
- دراسة تقنية واقتصادية من قبل شركة إستثمارية متخصصة.
- الميزانية مع جدول حسابات النتائج للثلاث السنوات الأخيرة.
- فواتير شكلية.
- بطاقة الفلاحين.
- الخبرة.
- سجل الحسابات.
- الميزانية ورصيد المتوقع لـ 5سنوات المستقبلية.
- وثيقة خاصة بالضرائب:أي التصريح بالضرائب إذا كان الموضوع جديد أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون عدم الخضوع للضريبة.

**المبحث الثالث: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

سوف نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم الإجراءات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح القروض، وكذلك حجم القروض المتعثرة في الوكالة ومنه إلى الأسباب التي تؤدي إلى تعثرها وسياسة تحصيلها.

**المطلب الأول: إجراءات منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية**

قبل منح القرض يقوم البنك بعدة إجراءات أهمها:[1]

**1 -الشروط الواجب توفرها في المقترض**

السمعة الجيدة والأهلية: يجب أن يكون محل ثقة بدون سوابق عدلية وبالغ السن القانونية (19سنة)

- أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية.
- أن لا يخل النّشاط بالعادات والتقاليد الشائعة في المجتمع.
- أن يكون النشاط فعالا ويقوم بخلق فرص عمل جديدة.

[1] معلومات محصلة عن طريق مقابلة في بنك البدر وكالة بسكرة في 2020/08/08 على ساعة 10.00.

**الدارسات المالية:** أي دراسة المشروع من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية.

**2-الوثائق اللازمة لمنح القروض**

ان البنك يشترط على طالب القرض تكوين ملف حسب نوعية القرض، لكن في غالب الأحيان يتكون الملف من الوثائق التالية:

طلب خطّي، السجل التجاري وشهادة الإعفاء من الضرائب، شهادة تثبت الوضعية إزاء الصندوق الوطني للتّأمينات، مجموعة الميزانيات للسنوات الثلاث الأخيرة وعقد الملكية أو الإيجار ووثيقة أسعار المعدات(فواتير).

**3-دراسة ملف القرض**

فإذا كان طالب القرض ملفه كاملا، فيجب على البنك دراسته في مّدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وتتم الدراسة حول محورين تقنيي، اقتصادية ومالية ودراسة الضمانات المقدمة. يتم منح القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

- اتصالات بين المقترض والبنك من أجل التفاوض.
- تقديم المقترض للملف المذكور أعلاه.

القيام بالدراسة التحليلية وذلك باستعمال النسب المالية من طرف المصرف والتي تمثل أهم النسب التي يعتمد عليها البنك ليقوم بتحليل وضعية الّزبون ماليا ويأخذ بياناتها من الميزانية المالية وتتمثل في: نسبة التمويل الذاتي، نسبة الأصول، نسبة التمويل الخاصة، نسبة السيولة الخاصة، نسبة القدرة على السداد، نسبة السيولة العامة، نسبة الخزينة الآتية.

– الزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف ويتّم ذلك من طرف عمال البنك ومصلحة العقا ارت بعد ذلك يتّم كتابة تقرير حول الزيارة والتحقق لتحويل الملكية كضمان.

– عرض الملف على لجنة القرض لاتّخاذ قرار القبول أو الرفض وهذا في أجال 3أشهر من بداية تقديم الطّلب.

**أ .حالة الرفض:** يرفض طلب لعّدة أسباب:

السمعة السيئة، عدم صدق القوائم المالية وفي حالة إذا ما كانت الضمانات غير الكافية، نقص الشروط اللازمة والخاصة إّما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يقوم بالطعن مرتين:

– مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض.

– مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

**ب .حالة القبول :** في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك الخاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معّدل الفائدة (السيولة) خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل ويتم نقل الملكية لصالح البنك خلال مّدة القرض، ثم يقوم العميل بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، بعد ذلك يقوم البنك بإعطاء شيك مسطر لصالح الموّرد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض) ويتم وضع جدول اهتلاك القرض العميل.

**المطلب الثاني: حجم القروض المتعثرة في البنك بدر وكالة –بسكرة–**

يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك التجارية إلى مشكلة تعثر القروض التي يمنحها، أو كما يسمى في البنك بخطر عدم السداد، وفيما يلي سنحاول عرض تطور نسبة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة 2017 الي 2019.

الجدول يوضح نسبة القروض المتعثرة في بنك البدر وكالة بسكرة من (2017–2019)

| النسبة | 2017 | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| حجم القروض(دج) | 114326158 | 152219488 | 2815732638 |
| حجم القروض المتعثرة (دج) | 264157411 | 275000000 | 253700000 |
| نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض(100%) | 23.87 | 17.56 | 8.01 |
| نسبة مخاطر الائتمان | 0.32 | 0.17 | 0.09 |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على معلومات مقدمة من البنك.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة في تناقص مستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2016إلى سنة، 2018 هذا مما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتبع سياسة صحيحة وناجحة في معالجة وتحصيل القروض المتعثرة لديها.

**المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض.**

أسباب التعثر كثيرة فمنها ما هو متعلق بالبنك وأخرى متعلقة بالعميل، وأسباب أخرى خارجة عن إرادة كل من العميل والبنك.

**1. الأسباب المتعلقة بالبنك:**

من خلال المقابلة التي أجريت في البنك تبينت لنا الأسباب التالية:

- عدم إلمام البنك بالمعلومات الكافية حول العميل طالب القرض.
- عدم صحة تقارير المعاينة التي يقوم بها البنك عند زيارته للمكان الذي يزاول فيه العميل نشاطه.
- عدم قيام البنك بدراسة شاملة ومعمقة للقرض المطلوب ومعرفة ما إذا كان المشروع ناجح أم لا.
- قلة الزيارات الفجائية للعميل في مكان عمله.
- طول مدة السداد التي يمنحها البنك للعميل مما يجعله غير قادر على التحكم في العميل، وبالتالي تأخر دخول فوائد البنك المتوقعة.
- عدم إعطاء اهتمام كبير للضمانات المقدمة وسوء تقديرها.
- كثرة تمويل المشاريع التي تتميز بمخاطر مرتفعة مثل دعم تشغيل الشباب الذي تبلغ نسبة خطورته100% .

**2. الأسباب المتعلقة بالعميل:**

من الأسباب التي تتعلق بالعميل نذكر:

- عدم دراية المقترض بكيفية تسيير مشروعه، وهذا من أكبر الأسباب التي أدت إلى تعثر القروض.
- تهرب العميل من سداد أقساط القرض وإطالة المدة أملا في أن يقوم البنك بالتنازل عن حقوقه مع مرور الوقت.
- عدم قدرة العميل على تسويق منتجاته.
- قيام العميل بتزوير ميزانيته، وتعمد التصريح برقم أعمال سالب (خسارة).
- تقديم معلومات خاطئة للبنك، وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات مزورة من أجل تضليل البنك.

- استعمال مبلغ القرض في أغراض أخرى غير النشاط المصرح به، مثل سداد ديون أخرى أو شراء منزل أو شراء سيارة.
- قيام العميل ببيع ما تم الحصول عليه من البنك، ونجد هذه الحالة بشكل كبير في حالة ما إذا كان القرض خاص بشراء سيارة أو شاحنة.

**3. الأسباب الخارجية:**

من الأسباب الخارجية نذكر:

- عدم تقديم معلومات صحيحة عن العميل والمشروع المراد تمويله.
- ضعف القدرات الإدارية للمقترض.
- تحليل مخاطر الائتمان لا يتم بشكل موضوعي من حيث العائد والمخاطرة.
- غياب سياسات اقراضية سليمة.
- عدم وجود بنك للمعلومات.
- نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود إلى المحيط العام للبلاد.
- غياب الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات وتقدير الضمانات المقدمة لها.
- منح الائتمان دون التأكد من المعلومات المقدمة من طرف المقترضين من مصادر خارجية.
- منح قروض لأشخاص غير مؤهلين وغير كفاء لديهم قدرات ضعيفة في التسيير.
- عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة هذه المشاريع الممولة من طرفها.

**الخلاصة:**

إن البنوك هدفها الأساسي تحقيق الأرباح من خلال تجميع الموارد وتمنحها بشكل قروض، لكن قد تكتفي البنوك عدة مخاطر متعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية ومن أهمها تعثر القروض الممنوحة، والتي تحقق خسائر كبيرة للبنك وتؤدي به إلى الإفلاس، ولذا وجب على البنوك اتخاذ الطرق الوقائية والإجراءات اللازمة لتجنب مشكلة القروض المتعثرة، ومن أهم هذه الإجراءات التأكد من سلامة خطوات منح القروض وسلامة الدراسات الائتمانية وتحليل المركز المالي للعميل قبل منح القرض.

# الخاتمة

أصبح موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك في الوقت الراهن، من أكثر المواضيع اهتماما نظرا لما تسببه المخاطر الائتمانية من أضرار مالية للبنوك والتي تنعكس على أرباحها سلبا. ومن أعقد المخاطر الائتمانية وأكثرها حساسية، ظاهرة القروض المتعثرة التي اكتسحت الساحة الائتمانية ولم تعد قضية بنك أو دولة بل معضلة بنوك وأزمات دول. ومن هنا جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية بجملة من القواعد التي من شأنها تنظيم وتنسيق أنظمة الرقابة على البنوك من خلال وضعها لتوصيات تعتبر معايير دولية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي، وقد سلكت البنوك الجزائرية نفس المسلك، من خلال تبنيها لقواعد الحذر في تسييرها والتي أقرها البنك المركزي عقب قانون النقد والقرض.

ومع تنامي ظاهرة القروض المتعثرة، وما نتج عنها من مشاكل سواء على مستوى البنك أو الاقتصاد ككل، ما استلزم على البنوك ضرورة إدارة مخاطرها الائتمانية، من أجل إيجاد حلول لهذه الظاهرة ليس على مستوى بنوكنا الجزائرية فحسب، وإنما على مستوى بنوك العالم. فقد باتت ظاهرة القروض المتعثرة تؤرق البنوك بل وحتى الدول، فقد ساهمت في زعزعة استقرار البنوك والاقتصاد العالمي..

كما تعمل البنوك على معالجة هذه الظاهرة بإتباع الكثير من الأساليب والأدوات تتماثل من بنك لآخر ومن عميل للعميل، غير أنها تشترك جميعها في كونها إما إجراءات وقائية أو علاجية ذات هدف واحد هو التقليل من ظاهرة القروض المتعثرة.

ولا براز دور إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة، قمنا بإجراء دراسة على بنك جزائري ليتم في الأخير الوصول إلى مجموعة من النتائج وتقديم بعض الاقتراحات والتوجيهات التي يمكن للبنوك أن تستفيد منها.

**أولا: اختبار صحة الفرضيات**

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، لابد من اختبار مدى صحة الفرضيات المقترحة، وذلك بالمطابقة مع المعلومات المثبتة فعلا في الدراسة، ويتم اختبار الفرضيات من خلال ما يلي:

1.**الفرضية الأولى:** وتنص على:

–إدارة المخاطر هي مجموعة من الإجراءات والتقنيات التي من شأنها أن تقلل أو تتحكم في المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك.

* **يتم قبول هذه الفرضية:** وتوصلنا إلي أن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية تحديد وقياس وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك وكذا إعداد الخطط لتجنبها أو التقليل منها.

2. **الفرضية الثانية:** وتنص على:

– تعود أسباب تعثر القروض المصرفية إلي أسباب خارجة عن نطاق البنك.

* **يتم نفي هذه الفرضية:** بالنسبة للأسباب القروض المتعثرة فهي مرتبطة أساسا بالبنوك، المقترضين، بالإضافة إلي أسباب الخارجية فكل طرف من أطراف العملية الائتمانية يرى وجه النظر الخاصة به فالبنوك ترى أن الظاهرة مرتبطة أساسا بالمقترضين، أما المقترضين فيرون أن البنوك هي المتسبب بشكل كبير في حدوثها، وتبقى الأسباب الخارجية ذات تأثير معتدل حسب المقترضين والبنوك .

3. **الفرضية الثالثة** :وتنص على:

–الطرق المتبعة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية عند وقوع التعثر تختلف حسب حالة العميل المتعثر.

* يتم قبول هذه الفرضية: حيث يلجأ البنك لطريقة الاستدعاء كإجراء أولي بالنسبة للعميل المقترض لأول مرة من البنك، كما قد يلجأ البنك إلى طريقة إنذار العميل وهذا بالنسبة للعميل الذي سبق وأن تعامل مع البنك مرات عديدة.

**ثانيا: نتائج الدراسة**

من خلال تطرقنا للجانبين النظري والتطبيقي وبالموازاة مع اختبار الفرضيات، يمكن عرض نتائج الآتية:

1. تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه.
2. إدارة المخاطر الائتمانية جزء أساسي من إدارة البنك، وهدفها الرئيسي العمل على رصد الخطر وتحليله وتحقيق أهداف البنك المتعلقة بنشاطه ضمن مستوى القبول للمخاطر.
3. القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتعامل معها بحذر ومحاولة التخفيف من أثارها قدر المستطاع.
4. يتم اتخاذ القرار الائتماني بماء على جملة من المعايير، أهمها شخصية الزبون والضمانات المقدمة.
5. إن عملية منح القروض لا يقوم بها البنك الفلاحة والتنمية الريفية بمفرده بل تستند على القرارات من طرف لجنة تشكلها الدولة.
6. القروض المتعثرة تبقى الخطر الأول للبنك الذي يولى له الأولوية في عمله.

**ثالثا: اقتراحات الدراسة:**

استنادا إلى نتائج الدراسة وأخذها بعين الاعتبار، يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع:

1. السعي على وضع سياسة ائتمانية واضحة وشاملة للتقليل من مخاطر الائتمان، وذلك بدراسة جيدة والتشخيص الدقيق لطالب القرض قبل اتخاذ قرار منح الائتمان.
2. على البنك تبني استراتيجيات للتعامل مع القروض المتعثرة والحرص على اختيار العمال من خلال وضع نظام معلومات عن العملاء.
3. ضرورة تدريب وتكوين العنصر البشري في البنوك الخاصة موظفي التسهيلات الائتمانية للتعرف على أهمية إدارة المخاطر الائتمانية في البنك وكيفية استخدام تقنياتها.
4. أفضل الطرق لمعالجة القروض المتعثرة هي الوقاية منها، ويتحقق ذلك بوضع خطة معقولة لتحصيل القرض من الزبون تستند إلى قواعد ثابتة وموضوعية، مع اتخاذ قرارات رشيدة لا تحول القرض المضمون إلى قرض متعثر.
5. إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكفل بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط، كيفية استخدام القرض، متابعة أضاع المقترضين، رصد الإنذارات المبكرة لحالات التعثر.

**رابعا: آفاق الدراسة:**

في هذا الإطار وبناءا على البحث الذي قمنا به يمكن أن نطرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا هي:

1. دور إدارة المعلومات في معالجة القروض المتعثرة.
2. إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية.
3. الأساليب المتخذة من قبل البنوك لتجنب القروض المتعثرة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### أولا: مراجع باللغة العربية:

**ا-الكتـــــب**


1. السيد متولي عبد القادر، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الفكر للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2010
2. أحمد عتيم، **الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة 2001**، منشأة المعارف، الإسكندرية،2001.
3. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، ط2،معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.
4. بريان كوكيل، **التعاملات المالية للبنوك**، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر،2004.
5. حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن, 2004.
6. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012.
7. زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية، لبنان،1994.
8. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأ المعارف، الإسكندرية، 2005.
9. سمية لطفي، **انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك والنشاط الاقتصادي**، تقرير صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، 18 اكتوبر 2017.
10. شقيري نوري كوسى، محمود إبراهيم نور وآخرون، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنسر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن،2012.
11. صلاح الدين حسن السيسي، **قضايا مصرفية معاصرة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
12. صلاح حسن، **تحليل وإدارة وحكومة المخاطر المصرفية الالكترونية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2010.
13. طارق طه، **إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
14. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، مصر،2007.

15. عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

16. عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات النقود والبنوك- الأساسيات والمستحدثات**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

17. عبد المطلب عبد الحميد، **الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

18. فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)**، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000.

19. محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، دار الفكر، عمان، 2013.

20. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، ط2، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، 2000.

21. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني (أساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

22. محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، أسباب، العلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،1997.

23. محسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الصفاء لنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

24. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

25. وائل إبراهيم سليمان علي موسى، **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر تطويرها وتحليلها**، كلية التجارة قسم الاقتصاد، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.

26. حياة نجار، **ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2004،ص 128.

**II-الرســـــائل**

1. أحمد قارون، **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2012ت/2013.

2. أنس هشام المملوك، **مخاطر الائتمان وآثرها في المحافظ الاستثمارية (دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية)**، أطروحة نيل درجة دكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2014.

3. بن شنة فاطمة، **إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة**–دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، مذكرة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة قاصدي مرباح بورقلة سنة 2010.

4. بن مداني صديقة، **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية– دراسة عينية من البنوك التجارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص البنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2014.

5. بهية مصباح محمود صباح، **العوامل المؤثرة على حرية أمان البنوك التجارية في فلسطين– دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

6. حسين ذيب، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.

7. جهاد حفيان، **إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

8. نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية– دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة،2009/2008.

9. دعاء محمد زايدة، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

10. زغاشو فاطمة الزهراء ، **إشكالية القروض المتعثرة: دراسة حالة بنك الجزائر وكالة قسنطينة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة2،2014.

11. شهرزاد نجعوم، **إدارة مخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية– دراسة حالة BADR أم البواقي**، مذكرة ماجستير، مالية ومحاسبة، جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي، 2013.

12. فواز فاضل جدعان الشمري، **أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبة،** رسالة ماجستير استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن،2013.

13. منال بوعبد الله، سهيلة بريشي، **القروض المصرفية المتعثرة ومعالجتها، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري بعين الدفلى،** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستير أكاديمي في العلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، عين دفلة، 2017/2016 .

14. منال بوعبد الله، **القروض المصرفية المتعثرة وعلاجها، مذكرة ماجستير غير منشورة،** تخصص تأمينات وبنوك جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2010.

15. هبال عادل، **إشكالية القروض المتعثرة لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر،2012.

**III- الملتقيات والمــجلات:**

1. حسن بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقشة، مخاطر، تقنيا، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6-7 .
2. صالح مفتاح، فريدة معارفي، **المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها، إدارتها، الحد منها**، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، يومي 16-18 أفريل، الأردن،2007.
3. نجاة حياة، **اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13لسنة 2013، جامعة جيجل، ص278.

**ثانيا-مراجع باللغة الفرنسية:**

1. Denis Desilos, **Analyse risque rédit des PEM**, edéconomia, Paris, 1999, P87.

## فهرس المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الإهداء** | |
| **الشكر والعرفان** | |
| **المقدمة العامة** | أ |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر الائتمانية** | |
| **تمهيد** | 7 |
| **المبحث الأول: ماهية الائتان البنكي** | 8 |
| المطلب الاول: تعريف وأنواع الائتمان البنكي | 8 |
| أولا:تعريف الائتمان البنكي | 8 |
| ثانيا:أنواع الائتمان البنكي | 10 |
| المطلب الثاني: أهمية ومعايير الائتمان البنكي | 11 |
| أولا:أهمية الائتمان البنكي | 12 |
| ثانيا: معايير الائتمان البنكي | 13 |
| المطلب الثالث: مراحل الائتمان البنكي | 15 |
| **المبحث الثاني: المخاطر الائتمانية** | 18 |
| المطلب الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية وأنواعها | 18 |
| أولا: تعريف مخاطر الائئمانية | 18 |
| ثانيا:أنواع المخاطر الائتمانية | 19 |
| المطلب الثاني: مصادر مخاطر الائتمانية ووسائل التقليل منها | 21 |
| أولا: مصادر مخاطر الائتمانية | 21 |
| ثانيا: وسائل التقليل من مخاطر الائتمانية | 22 |
| المطلب الثالث: أسباب مخاطر الائتمانية ونتائجها | 24 |
| أولا :أسباب المخاطر الائتمانية | 25 |
| ثانيا: نتائج المخاطر الائتمانية | 26 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثالث: إدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقرارات لجنة بازل** | 27 |
| المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر الائتمانية وأهدافها الرئيسية | 27 |
| أولا: تعريف إدارة المخاطر الائتمانية | 27 |
| ثانيا: أهداف إدارة المخاطر الائتمانية | 28 |
| ثالثا: خطوات إدارة المخاطر الائتمانية | 28 |
| المطلب الثاني: لجنة بازل ومبادئها في إدارة مخاطر الائتمان | 29 |
| أولا: تعريف لجنة بازل | 29 |
| ثانيا: اتفاقية بازل الثانية | 30 |
| الفرع الثالث: اتفاقية بازل الثالث | 32 |
| المطلب الثالث: أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل | 35 |
| **خلاصة** | 36 |
| **الفصل الثاني: القروض المتعثرة وطرق معالجتها** | |
| **تمهيد** | 39 |
| **المبحث الأول: ماهية القروض المتعثرة** | 40 |
| المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها | 40 |
| أولا: تعريف القروض المتعثرة | 40 |
| ثانيا: مراحل القروض المتعثرة | 41 |
| المطلب الثاني: أسباب القروض المتعثرة | 43 |
| المطلب الثالث: أنواع القروض المتعثرة | 45 |
| **المبحث الثاني: أثار ومؤشرات القروض المتعثرة** | 49 |
| المطلب الأول: محددات تعثر القروض | 49 |
| المطلب الثاني: مؤشرات تعثر القروض المصرفية | 50 |
| المطلب الثالث: أثار القروض المتعثرة | 52 |
| **المبحث الثالث: معالجة القروض المتعثرة وأهم إستراتيجياته** | 56 |
| المطلب الأول: استراتجيات معالجة القروض المتعثرة ووسائل الحد منها | 56 |

| | |
|---|---|
| أولا: استراتجيات معالجة القروض المتعثرة: | 56 |
| ثانيا: وسائل الحد من مخاطر القروض المتعثرة: | 57 |
| المطلب الثاني: مراحل المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة | 58 |
| المطلب الثالث: طرق معالجة القروض المصرفية | 60 |
| **خلاصة الفصل** | 66 |
| **الفصل الثالث: واقع إدارة المخاطر الائتمانية في التقليل من القروض المتعثرة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة –بسكرة–** | |
| **تمهيد** | 68 |
| **المبحث الأول : لمحة عامة عن مؤسسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 69 |
| المطلب الأول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية– BADR – | 69 |
| أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الرفية وكالة –بسكرة– | 69 |
| ثانيا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | 71 |
| المطلب الثاني : مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 71 |
| أولا– مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية: | 71 |
| ثانيا– أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية: | 72 |
| المطلب الثالث: مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية والهيكل التنظيمي | 72 |
| أولا: المبادئ العامة التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 72 |
| ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية. | 73 |
| **المبحث الثاني: سياسة الاقتراض بتك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة– بسكرة–** | 75 |
| المطلب الأول: شروط وأنواع القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 75 |
| أولا: شروط القرض بيك الفلاحة والتنمية الريفية | 75 |
| ثانيا: أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 76 |
| المطلب الثاني: أنواع المخاطر التي يواجهها بنك الفلاحة وكيفية الحد منها | 77 |
| أولا: أنواع مخاطر القروض ببنك الفلاحة والتنمية الريفية | 77 |
| ثانيا: كيفية مواجهة الوكالة المخاطر القرض | 78 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث: مكونات ملف القرض | 79 |
| **المبحث الثالث: معالجة القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية** | 80 |
| المطلب الأول: إجراءات منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 80 |
| المطلب الثاني: حجم القروض المتعثرة في البنك الفلاحة والتنمية الريفية | 82 |
| المطلب الثالث: أسباب تعثر القروض | 83 |
| **خلاصة الفصل** | 85 |
| الخاتمة | 87 |
| قائمة المراجع | 91 |
| قائمة الأشكال والجداول | 99 |
| **ملخص البحث باللغة العربية والفرنسية** | |

# فهرس الجداول


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الجدول رقم 01: محددات تعثر القروض | 49 |
| الجدول رقم 02: حجم القروض المتعثرة في البنك بدر وكالة –بسكرة | 82 |


# فهرس الأشكال


| رقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **الشكل(1-1)** | معايير منح القروض | **13** |
| **الشكل(2-1)** | مراحل تعثر القروض | **41** |
| **الشكل(2-2)** | أنواع القروض المصرفية | **45** |
| **الشكل(2-3)** | الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع | **53** |
| **الشكل(2-4)** | معالجة القروض المتعثرة | **61** |
| **الشكل (3-1)** | الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة | **74** |

**الملخص:**

تواجه البنوك العديد من المخاطر التي تستلزم إتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لضبطها وإدارتها، وتعتبر المخاطر الإئتمانية إحدى أهم هذه المخاطر خاصة فيما يتعلق بالقروض المتعثرة، والتي تضعها في أوضاع حرجة لما تسببه من إختلالات تعيق نشاطها وتهدد إستقرارها المادي وإستمرارها مؤدية بذلك إلى إفلاسها. لذا كان لزوما على البنوك ضرورة تخصيص هيئة متمثلة في إدارة المخاطرة الائتمانية، والتي تعمل على الاحتياط من ظاهرة القروض المتعثرة عن طريق البحث عن سبل وإجرءات وأساليب وقائية وعلاجية للتخلص أو التقليل منها، مع إحترام تطبيق المعايير الدولية والتوصيات التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية حول إدارة المخاطر البنكية والسياسة الإقراضية، وإحترام تنفيذ القواعد الإحترازية في تسييرها.

**الكلمات الفتاحية:**

الائتمان البنكي، المخاطر الائتمانية، إدارة المخاطر الائتمانية، القروض المتعثرة، معالجة القروض المتعثرة، لجنة بازل لرقابة المصرفية.

**Résumé :**

Le risque de crédit est l'un des risques les plus importants, notamment en ce qui concerne les crédits non performants qui les dans des situations critiques, en raison des déséquilibres qui entravent leurs activités et menacent leurs stabilités financières. Par conséquent, les banques doivent affecter un organisme à la gestion du risque de crédit, en cherchant des moyens, des procédures, des méthodes de prévention et de traitement pour les éliminer ou les réduire, grâce à l'application des normes et recommandations internationaledu Comité de Bâle sur le contrôle bancaire pour la gestion du risque bancaire et la politique de prêt et en respectant la mise en œuvre des règles prudentielles dans leur gestion.

**Mots clés:**

Le crédit bancaire, risque de crédit, la Gestion du risque de crédit, les prêts non performants, Traitement des prêts non-performants, le Comité de Bâle sur le contrôle bancaire.